الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قروض الاستغلال
- دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة-

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	رحال رائد	بعلي حسني
2	بلحيمر لؤي	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
سنوساوي صالح	رئيسا
بعلي حسني	مشرفا ومقررا
نمديلي بشرى	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى " إنا فتحنا لك فتحا مبينا " الآية رقم 10 من سورة الفتح

لله الحمد على ما أولى من نعم وما وفقنا من عمل نحمده ولا نحصي عليه الثناء على الرغم من كل الصعوبات والعقبات إلا أن ثمرة جهدنا المتواضع قد أخرجت إلى النور بتوفيق من الله ورعايته ف له عظيم الحمد وجزيل الشكر.

نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى الأستاذ بعلي حسني على قبوله الإشراف علينا في هذا العمل وعلى التوصيات والتوجيهات والملاحظات التي قدمها لنا في فترة إعداد المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ونخص بالذكر "مشري فريد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، وسهره معنا طيلة فترة العمل فجازاك الله عنا خير جزاء.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذين مدو لنا يد العون في الدراسة الميدانية.

وفي الختام شكر خاص إلى كل من ساهم في إنجاز عملنا هذا من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء لكم منا تحية شكر وتقدير.

رحال رائد

بلحيمر لؤي

الإهـــــداء

بسم الله الرحمين الرحيم

الحمد لله وتبارك الذي جعل لي طريقا في العلم ووفقني لإتمام هذا العمل.

أهدي عملي المتواضع إلى كل من أحبهم في الله إلى أحب وأغلى خلق الله على قلبي، إلى من كان دعاؤها ورضاها على سر نجاحي

"أمي الحبيبة" حفظها الله

إلى من تعب من اجل تربيتي وكان تاج فخر طالما حملته،

"أبي الغالي" حفظه الله

إلى كل من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة،

"أخي وأخواتي" حفظهم الله

إلى أعز صديق ورفيق الدرب والأخ " بلحيمر لؤي"

أهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت.

رائـــــــــد

الإهـــــداء

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدأ من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

"والدي العزيز"

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها، وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا **"أمي العزيزة "**

إلى ضلعي الثابت و أمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني إلى

"أخي وأخواتي" حفظهم الله.

إلى كل من كان عونا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين، لأصحاب الشدائد و الأزمات، وأخص بالذكر أخي وصديقي **"رحال رائد"**

أهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت.

لـــــــــــؤي

ملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- التحليل المالي يعد مرآة تعكس الحالة الحقيقية لطالب القرض وتبين نقاط القوة والضعف.
- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري في قرار منح القروض على دراسة ملف القرض من الناحية التقنية الاقتصادية ومن الناحية المالية.
- منح بنك القرض الشعبي الجزائري لقروض الاستغلال ينتج عن تطبيق إجراءات التحليل المالي على القوائم المالية وكذا تقييم الضمانات المقدمة.

توصي الدراسة بـ:

- تحفيز موظفي البنوك ورفع كفاءتهم المهنية من خلال التكوينات واكتساب الخبرات.
- توسيع نطاق التحليل المالي المتبع من قبل البنوك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسات بدقة وبصفة مستمرة، مما يساعد في اتخاذ القرار السليم.
- تطوير أساليب البنوك لتواكب التطورات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، اتخاذ القرار، قروض الاستغلال، البنوك التجارية، بنك القرض الشعبي الجزائري.

summary

The study aimed to highlight the role of financial analysis in the decision-making process for granting operational loans in commercial banks, using a descriptive-analytical approach. The study reached the following key findings:

- Financial analysis acts as a mirror reflecting the true condition of the loan applicant, showing strengths and weaknesses.
- The Algerian Popular Credit Bank relies on the technical-economic and financial study of the loan file in its loan granting decisions.
- The granting of operational loans by the Algerian Popular Credit Bank results from applying financial analysis procedures to the financial statements as well as evaluating the provided guarantees.

The study recommends:

- Motivating bank employees and enhancing their professional competence through training and gaining experience.
- Expanding the scope of financial analysis used by banks to accurately and continuously understand the financial status of institutions, aiding in making sound decisions.
- Developing banking methods to keep pace with technological advancements.

Keywords: financial analysis, decision-making, operating loans, commercial banks, Algerian People's Credit Bank.

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
الإهداء
ملخص..... I
فهرس المحتويات..... II
قائمة الجداول..... V
قائمة الأشكال..... VII
قائمة الملاحق..... VIII
مقدمة..... أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد..... 2
المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي..... 3
المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي..... 3
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي..... 7
المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي..... 9
المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي..... 11
المطلب الأول: أنواع التحليل ومراحله..... 11
المطلب الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي..... 14
المطلب الثالث: أدوات وطرق التحليل المالي..... 16
المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض البنكي..... 18
المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي 18
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية 23
المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي لاتخاذ قرار منح القروض لدى البنك 26
خلاصة الفصل الأول 33

الفصل الثاني: الإطار النظري لقروض الاستغلال

تمهيد..... 35
المبحث الأول: مدخل إلى قروض الاستغلال 36
المطلب الأول: مفهوم قروض الاستغلال 36

المطلب الثاني: أنواع قروض الاستغلال..... 36
المطلب الثالث: أهمية القروض الاستغلال..... 41
المبحث الثاني: عملية منح قرض الاستغلال..... 43
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ قرار الإقراض 43
المطلب الثاني: إجراءات منح قروض الاستغلال..... 43
المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لمنح قروض الاستغلال..... 45
المبحث الثالث: البيانات المطلوبة لاتخاذ قرار منح قروض الاستغلال..... 49
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية..... 49
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج..... 54
المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية..... 58
خلاصة الفصل الثاني..... 61

الفصل الثالث: دراسة حالة

تمهيد..... 63
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري 64
المطلب الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري وتطوره..... 64
المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري و مهامه..... 66
المطلب الثالث: التعريف بالقرض الشعبي الجزائري 333 وكالة –ميلة– وهيكلها التنظيمي..... 69
المبحث الثاني: دراسة طلب قرض الاستغلال..... 71
المطلب الأول: لمحة عامة عن طلب القرض..... 71
المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض..... 72
المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة– 75
المطلب الأول: الإجراءات المتبعة من قبل القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة لتقديم قرض استغلال..... 75
المطلب الثاني: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة 77
المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة النسب..... 83
الخاتمة..... 93
قائمة المراجع..... 96
الملاحق..... 111

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	51
02	نموذج للميزانية (جهة الأصول) ميزانية السنة المالية المقفلة في ...	52
03	نموذج للميزانية (جهة الخصوم) ميزانية السنة المالية المقفلة في	53
04	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	55
05	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	57
06	تطور رأسمال البنك	67
07	تطور جانب الأصول خلال الفترة 2019-2021	77
08	تطور جانب الخصوم خلال الفترة 2019-2021	78
09	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2019 - 2020 -2021	79
10	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة 2019 - 2020 -2021	79
11	أنواع رأس المال العامل لسنة 2019-2020-2021	80
12	حساب احتياج رأس المال العامل	82
13	حساب الخزينة	82
14	نسب الهيكل المالي للمؤسسة	83
15	نسبة قابلية التسديد	84
16	نسبة السيولة العامة	84
17	نسبة السيولة السريعة	84
18	نسبة السيولة الآجلة	85
19	الخزينة الفورية	85
20	حساب نسب النشاط للمؤسسة	85
21	حساب المردودية المالية للمؤسسة	87
22	حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة	87
23	حساب الرافعة المالية للمؤسسة	87
24	تغير القيمة المضافة	88
25	نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال	88
26	نسبة مساهمة المستخدمين إلى القيمة المضافة	89

27	نسبة الاهتلاكات إلى القيمة المضافة	89
28	تغير الفائض الاجمالي للاستغلال	89
29	نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال	90
30	تطور رصيد الخزينة المتاح للسنوات (2019-2021)	90

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	10
02	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	15
03	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	68
04	الهيكل التنظيمي مديرية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة	70

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**القوائم المالية المقدمة من بنك القرض الشعبي الوطني –وكالة ميلة– لسنة 2020-2019**	100
02	**القوائم المالية المقدمة من بنك القرض الشعبي الوطني –وكالة ميلة– لسنة 2020-2021**	104

مقدمة

يقاس الاقتصاد بمدى فاعلية المؤسسات المالية والمصرفية ومدى تطورها لأنها جزء لا يتجزأ منه، ومن بين هذه المؤسسات المالية "البنوك" والتي تعتبر من القطاعات الهامة التي تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، كما تتمثل وظيفتها الأساسية في قيامها بجمع المدخرات في شكل ودائع ومنح القروض التي تعتبر من أهم أعمال المصرفية التي تقدمها البنوك وفي نفس الوقت عملية حساسة تجعلها تقوم بالدراسة الدقيقة لاتخاذ قرار منح القروض بإحدى طرق القياس المعروفة من بينها التحليل المالي، والذي يعد من أهم الموضوعات في حقل المؤسسات المالية والمحاسبية الاقتصادية، حيث يمكنها من تقييم عموم قراراتها المالية في منح القروض ومعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسات.

أهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، وقد أولت البنوك والمحللين الماليين أهمية خاصة للتحليل المالي إذ أنه يقوم بمعالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ويتضمن التحليل المالي تفسير وتحليل معلومات التحليلية المحاسبية للقوائم المالية المنشورة وفهمها التي يجرى إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

❖ **ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قرض الاستغلال في القرض الشعبي الجزائري؟**

تتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو قرض الاستغلال وما هي المعايير التي تتبعها البنوك التجارية في منح القروض ؟
- ما المقصود بالتحليل المالي، وفيما تكمن أهميته؟
- ما هي أهم مؤشرات التحليل المالي التي يعتمدها بنك القرض الشعبي الجزائري في عملية اتخاذ قرار منح قرض الاستغلال ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- قرض الاستغلال هو قرض قصير الأجل يمنح لغرض تمويل رأس المال العامل ولا يتطلب معايير صارمة لمنحه.

- التحليل المالي هو أداة للبنوك التجارية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.
- أهم مؤشرات التحليل المالي التي يعتمدها بنك القرض الشعبي الجزائري هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي يتم حسابها وتحليلها بناء على القوائم المالية التقديرية التي تساعدها على اتخاذ قرار منح القروض.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره وتتمثل أساسا في:

الأسباب الشخصية: الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع والتي تتماشى مع تخصصنا.

الأسباب الموضوعية: معرفة مدى كفاءة وفعالية قروض الاستغلال وإستراتجية منحها. وكذا التعرف على كيفية إجراء الدراسات المالية للمشروع الاستغلالي.

أهمية الدراسة

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في النقاط الآتية:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت وما زالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في البنوك التجارية.
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص المالية الفعلية للبنوك التجارية.
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ قرار تسيير القروض في البنوك التجارية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي:

- محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح قروض الاستغلال.
- تسليط الضوء على واقع استخدام التحليل المالي في منح الائتمان في البنوك الجزائرية.

منهج الدراسة

باعتبار أن الدراسة تدرج ضمن الدراسات الوصفية اخترنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات، بالإضافة إلى المراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث.

أيضا على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال جمع الملاحظات والبيانات من الواقع وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة.

أدوات البحث:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب المالية – الرسائل الجامعية –التقارير).
- إضافة إلى الاعتماد على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

صعوبات الدراسة

- صعوبة موافقة البنوك على إجراء التربص.
- صعوبة الحصول على الوثائق والقوائم المالية، و نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات.

الدراسات السابقة

بالرغم من عدم وجود دراسات سابقة تناولت موضوع بحثنا بالذات، إلا أنه يوجد بعض الدراسات المشابهة نذكر منها:

دراسة: جعواني أحمد ومدياني عبد القادر، تحت عنوان: دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحي –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 52 بأدرار–.

دراسة: بن دريس رانية وبرحايل هناء، تحت عنوان: دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض في البنك التجاري – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي الزناتي–.

تشترك دراستنا مع الدراسة الأولى من حيث تناولها لقروض الاستغلال، إلا أنها تختلف معها في كون الدراسة الأولى تغطي جانب دور القروض في تنمية القطاع الفلاحي، بينما غطت دراستنا جانب إجراءات منحها من قبل البنوك التجارية.

أما فيما يخص الدراسة الثانية فتشترك مع دراستنا من جانب دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض، وتختلف هذه الدراسة مع دراستنا في تخصص الأخيرة في نوع محدد من القروض وهو قرض الاستغلال.

هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: المعنون بـ: ماهية التحليل المالي الذي تضمن ثلاث مباحث تطرق المبحث الأول التحليل المالي وتطوره التاريخي، والمبحث الثاني أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض البنكي.

أما **الفصل الثاني:** والذي جاء تحت عنوان قروض الاستغلال الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى مدخل إلى قروض الاستغلال، أما المبحث الثاني إلى عملية منح قرض الاستغلال والمبحث الثالث البيانات المطلوبة في اتخاذ قرار منح قروض الاستغلال.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة –ميلة–، حيث عالجنا في المبحث الأول الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –ميلة –، بينما عالج المبحث الثاني دراسة طلب قرض الاستغلال الممنوح من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –ميلة–، أما في المبحث الثالث تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –ميلة– بواسطة مقارنة الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة ومؤشرات التوازن والنسب المالية خلال الفترة (2019–2020–20121).

الفصل الأول:الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها ، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجر عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي

يعتبر التحليل المالي في محيط إدارة الأعمال موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية ولقد ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار وانتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، ويرتبط بالإدارة المالية وهو الذي يزودها بوسائل التخطيط المالي والرقابة المالية، وكذلك الحصول على الأموال بهدف الاستغلال.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

أولا: نظرة تاريخية عن التحليل المالي وتعريفه وأهميته وأهدافه ووظائفه:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي ،ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف ،ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.[1]

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ،ومع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة ،عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث (تحول من تحليل ساكن) لفترة معينة أو سنة (إلى تحليل ديناميكي) دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي، الجزء10، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص03.

1. التطور التاريخي للتحليل المالي:

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات والتغيرات التي جاءت نتيجة لتوفر ظروف المحيط الاقتصادي وارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة مكنت تأثيراتها إلى الدراسات الاقتصادية والمالية.[1]

1.1. المرحلة الأولى (مخاطر الحقوق): ما بعد أزمة الكساد 1929 حتى الحرب العالمية الثانية

❖ **الأساس:**

- التركيز على عنصري الأصول و الخصوم؛
- التركيز على المخاطر البنكية؛
- يقوم التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل حقوق العملاء، الاستثمارات...الخ؛
- سيطرة الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة على النشاط الاقتصادي؛
- تميز الاقتصاد بمنافسة منخفضة نسبيا.

❖ **الخصائص:**

- تتمثل الميزانية في مجموع الأصول والخصوم، أي ترتكز على منظور السيولة؛
- إهمال التقديرات والتوقعات والاعتماد بشكل رئيسي على الميزانية.
- أدوات التحليل
- رأس المال العامل؛
- نسب السيولة؛
- القدرة على التمويل الذاتي؛
- القدرة على السداد؛
- نسب الإستقلالية المالية.

2.1. المرحلة الثانية (تحليل المخاطر الصناعية): بداية من سنوات 1970

❖ **الأساس:**

- التركيز على عنصري الأصول و الخصوم؛

[1] أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، جامعة مؤته، الأردن، 2012، ص 67-69.

- إنخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم؛
- مخاطر الاستثمار تعتمد على مخاطر الإستدانة
- ادماج عنصر التضخم تحديد مخاطر الإستدانة؛
- وفوع المؤمسات في فخ الهروب إلى الأمام.

❖ **الخصائص:**

- استخدام مصطلح الاحتياجات المالية بدل الأصول والموارد بدل الخصوم؛
- ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة، باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الاستغلال، الاستثمار، التمويل؛
- يتمثل الهدف الرئيس في تمويل النمو في النشاط.
- أدوات التحليل
- الاحتياج في رأس المال العامل؛
- الميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس المال العامل و الخزينة؛
- جدول الإستخدامات و الموارد؛
- مفهوم جديد: فائض خزينة الاستغلال.

3.1. المرحلة الثالثة (التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق): نهاية الثمانينات

❖ **الأساس:**

- ارتقاع معدل الفائدة الحقيقى؛
- اشتداد المنافسة و ظهور مخطر الزوال؛
- إنتشار تمويل الإحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية.

❖ **الخصائص:**

- تحليل حسابات النتائج؛
- ظهور منهج تحليلي شامل: صناعي، تجاري، مالي.
- أدوات التحليل
- الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- النتائج: النتيجة الاقتصادية، الجارية، الصافية...؛
- الأصول الاقتصادية والمردودية الاقتصادية؛

- أثر المقص، النقطة الميتة، الارصدة الوسيطية للتسيير؛
- أثر الرافعة المالية و الإجمالية.

4.1. المرحلة الرابعة (تحليل القيمة): ابتداء من التسعينيات

❖ **الأساس:**

- تطور النظرية المالية: إرتكاز القرارت المالية على القيمة؛
- إستخدام تقنيات الإعلام الآلي في المجال المالى و تطور أساليب المحاكاة المالية و مناهج التقديرات المالية بعيدة المدى؛
- زيادة دور المساهمين في القرارات المالية.

❖ **الخصائص:**

- عدم الاقتصار على الجوانب المحاسبية في التحليل؛
- سيطرة منظور القيمة في التحليل.
- أدوات التحليل
- فائض خزينة الإستغلال؛
- فائض الخزينة المتاح؛
- جدول تدفقات الخزينة؛معدل المردودية المرتكز على سوق المال.

ثانيا: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه «عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات»[1].

وعرف بأنه عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن قوة في وضع المنظمة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة السليمة والواعية للقوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة».[2]

[1] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 3 .

[2] محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 280.

وللتحليل المالي مجموعة من الخصائص أهمها:[1]

- هو نشاط مستمر في المؤسسة؛
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس المتعلقة منها بالنشاط المالي فقط؛
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرار؛
- التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية) ومصادر أخرى كأساس للدراسة وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي؛
- إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل؛
- أن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية؛
- إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية أو بين المؤسسات المتشابهة في الصناعة الواحدة ؛
- إن التحليل المالي لا يقصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

أولا: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي للاعتبارات التالية:[2]

1- يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية في تقييم الوضع المالي والوضع النقدي؛

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل؛

3- يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات، وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج؛

4- يساعد التحليل المالي في تمكين الإدارة من رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ، وبالتالي تضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي ؛

[1] غرام الطلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2015، ص 82.

[2] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 171-172.

5- يساهم في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، سواء كانت على مستوى المنشأة ذاتها أو على المستوى القومي ؛

6- يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال وعلى المستوى القومي، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة؛

7- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه من التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية ؛

8- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل المالية والتقنية والاقتصادية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها ؛

9- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ قراراتهم الرشيدة.

ثانيا: أهداف التحليل المالي:

تتمثل أهداف التحليل المالي في ما يلي:

1. بالنسبة للشركة:

تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة؛
- تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل؛
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- يعتبر مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

2. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:

حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى: [1]

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من اجل الاستفادة من القروض.

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف:[2]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة مركزها المالي في قطاعها الذي تنتمي إليه؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها؛
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثالث : وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها على حلول:

- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة؛

[1] عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص20- 22.

[2] صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص 10.

- بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار؛
- اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازه؛
- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.[1]

الشكل رقم (01) : المخطط العام لوظائف التحليل المالي

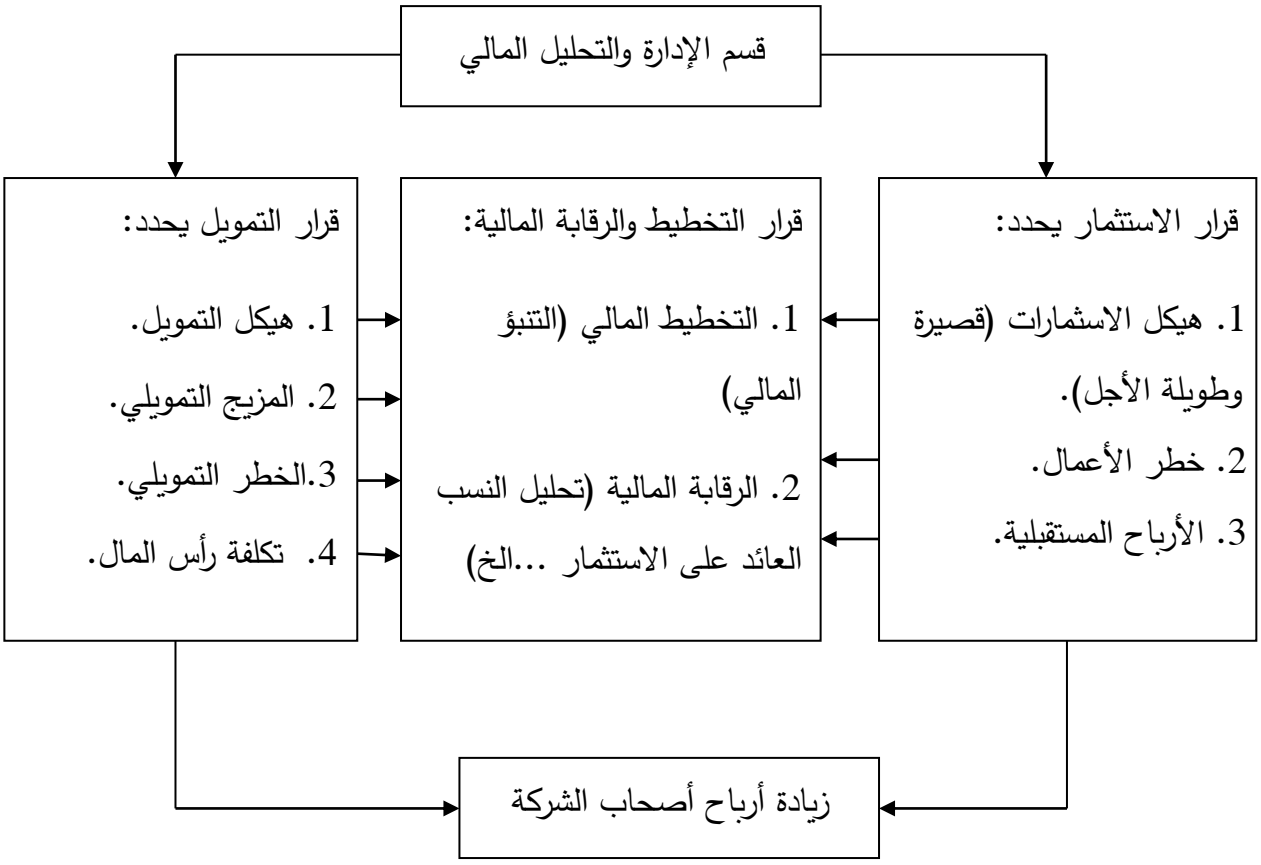

المصدر: خلدون إبراهيم شريقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص17.

[1] محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2005 ، ص 10-20.

المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي

يعد التحليل المالي عملية مهمة في مجال المالية حيث يهدف إلى تحليل وقياس أداء المؤسسة المالية من خلال مجموعة من النسب، في هذا السياق يتعرض التحليل المالي لعدة أنواع ومراحل كل منها يخدم أهداف مختلفة.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي ومراحله

الفرع الأول: أسس تبويب مراحل التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الأخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلى:[1]

أولا- الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

1. التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما بهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع مستوياتها الإدارية المختلفة؛

2. التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقيم المركز الائتماني المشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

ثانيا- البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1. التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن): بمعني أن يتم تحليل كل قائمة مالية، على وحدة وبشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالبا لسنة مالية واحدة، حيث ينسب كل عنصر من هذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها مثل نسبة مجموع الأصول عناصرها إلى المجموع الإجمالي نسبة المخزون إلى المتداولة أو نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول؛

[1] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 19-21.

2.التحليل الأفقي االمتغير: يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية و في زمن متغير أكثر من سنة، بمعلى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا. عبر فترة زمنية، وخلاقا للتحليل الرأسي الذي يتصف باالسسكون ، فإن هذا يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي.

ثالثا– الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن توبب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلى:

1. التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه قياس قدرات وإنجازات المشروع الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمي بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

2.التحليل المالى طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح ، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها.

رابعا– الهدف من التحليل

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الأجل الطويل؛
- تحليل لتقويم ربحية المشروع؛
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع؛
- تحليل لتقويم التناسق بين الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

خامسا– المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل استادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

1. **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛

2. **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل ،وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:[1]

1- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ،و مدى أهمية هذا الهدف وتأثيره ،ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ،و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح والبساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

[1] عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص20.

المطلب الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها.

ويمكن تقسيم الجهات المستقبلة للتحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل إلى ما يلي:

أولا: المستفيدين داخل المؤسسة:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة مرورا بمجلس الإدارة والمدير العام، ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام... الخ.

ولوحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية في المنشأة يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر، نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.

ويلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في الأمور التالية:

1. **الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة:** وبذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة وذات طابع إحصائي ملائم، وعادة ما تنطبق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية والتكاليف المختلفة في المؤسسة؛
2. **الحصول على مؤشرات مالية كمية:** تتعلق بأدائها المؤسسة بصورة شاملة على اعتبارها وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية ومستقاة من نظام المحاسبة المالية؛

ثانيا: المستفيدين خارج المؤسسة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة التي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة، ونظرا لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أن من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي:

1. **المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمؤسسة:** يقصد كافة الأطراف الخاصة بالمؤسسة ونظرا لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أنه من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي:

1.1. المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بمباشرة بالمنشأة: يقع ضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون يضاف إليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل والمقرضين على اختلاف فئاتهم

من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناعية، الأقراض الحكومية والدائنون التجاريون وحملة السندات. يقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات والموظفون والعاملون في المؤسسة؛

2.1. المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمؤسسة بصورة غير مباشرة: ويقع ضمن هذه المجموعة من المستفيدين تربطهم مصالح واهتمامات رابطة يصعب تحديدها بدقة أو شكل محدد إلا أن لهم بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر. ويمكن القول بأن التحليل يختلف وفقا للجهة التي يوجه إليها التحليل سواء تم ذلك بواسطة المحل الداخلي أو الخارجي. والشكل الموالي يوضح ذلك:[1]

الشكل رقم (02): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

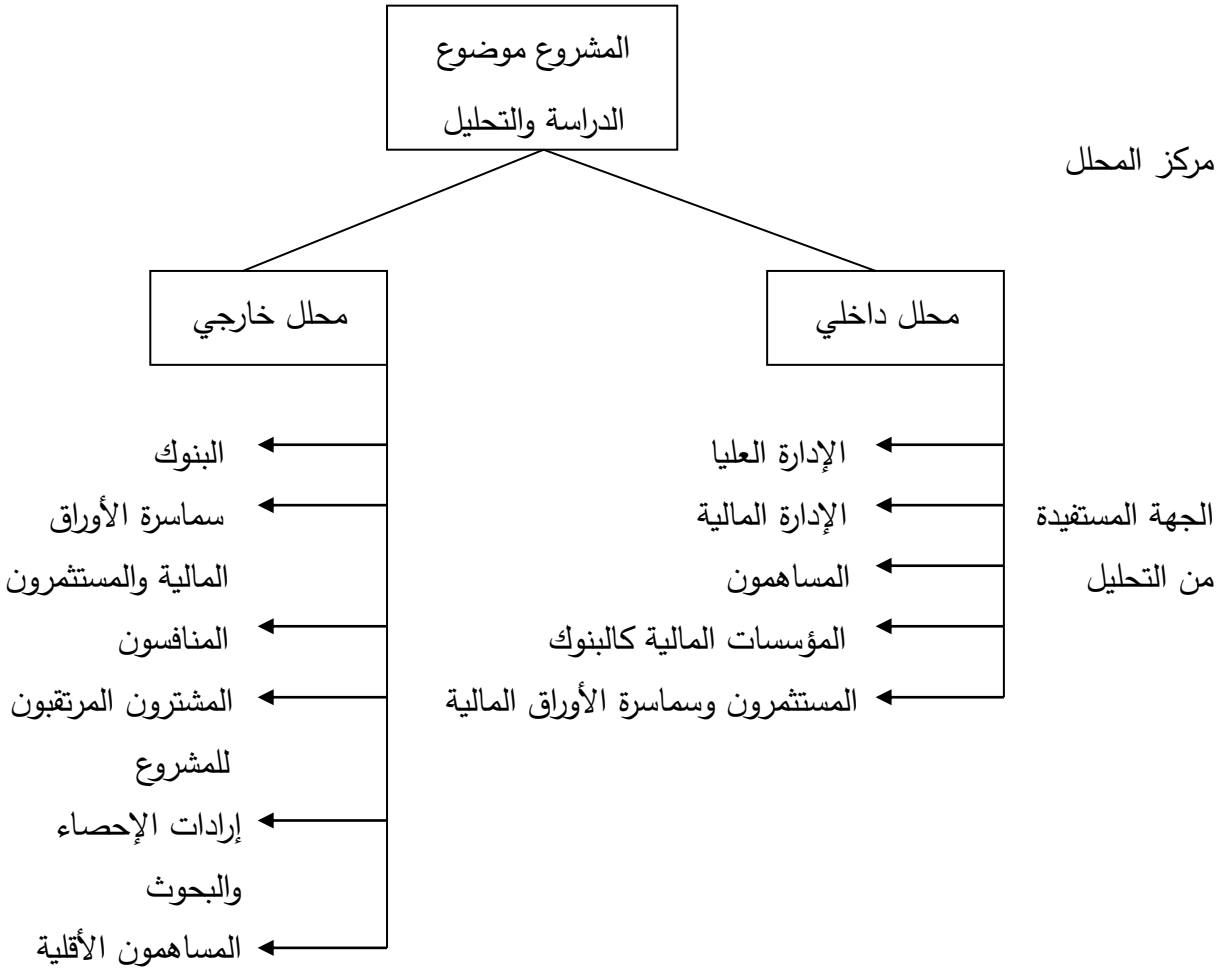

المصدر: عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 52.

[1] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل والأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، 2008، ص 9-12.

المطلب الثالث: أدوات وطرق التحليل المالي:

أولًا :أدوات التحليل المالي:

على المحلل المالي استعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في:

1. **تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية ، بالاعتماد على منظور الذمة المالية أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها ، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

3. **تقييم المردودية:** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

4. **تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولية، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.[1]

ثانيًا : طرق التحليل المالي:

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي:

1. التحليل المالي التطوري: يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية. ويتطلب هذا التحليل نظام محاسبي ومالي متطور وفعال . ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

أ- **تطور النشاط:** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

[1] علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2011-2012، ص03.

ب- **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطورها ليبيين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة إستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق.[1]

ت- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من اجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.[2]

ث- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها وتأثير الاستدانة على المردودية.

ج- **تطور المردودية:** تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو وواحد من أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل التطوري، وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2. التحليل المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة.

3. التحليل المالي المعياري: هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي gestion financiére، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص،91.

[2] علاق فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص41.

المبحث الثالث: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض البنكي

تتعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا وحاضرا بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات اللازمة، ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، المؤشرات المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن نذكر من أهمها:

أولا : رأس المال العامل FR

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي.[1]

1. **تعريف رأس المال العامل:**

يعرف رأس المال العامل أنه "هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة".[2]

رأس المال العامل هو مؤشر" للتوازن وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير.[3]

ويعرف كذلك رأس المال العامل بأنه عبارة عن مؤشر التوازن وهو عبارة عن نقطة عبور الأموال الدائمة من القيم الثابتة الصافية للأصول وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه".

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص44

[2] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، طبعة ثانية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص46.

[3] Pierre Conso, gestion financiere de l'entreprise'', 10e édition, pund, paris, 2002, p198.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه: هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي .[1]

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:

- **في الأجل الطويل:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **في الأجل القصير:**

رأس المال العامل – الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر:[2]

- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل؛
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية بالنقصان؛
- اقتناء أصول إنتاجية جديدة؛
- تسديد القروض طويلة الأجل؛
- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

2.أنواع رأس المال العامل:

تتمثل أنواع رأس مال العامل فيما يلي:

1.2. رأس المال العامل الخاص: يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمويل أيضا جزءا من الأصول المتداولة، يمكن حساب رأس المال العامل الخاص بالعلاقتين التاليتين:

رأس مال العامل الخاص = (الأموال الخاصة) – (الأصول الثابتة)

[1] ناصري دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] مبارك لسلوس، التسيير المالي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص33.

أو

رأس مال العامل الخاص =(الأموال المتداولة) – (مجموع الديون)

2.2. رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة في دورة الاستغلال، أي الأصول التي تتداول في أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى سيولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = (مجموع الأصول المتداولة)

أو

رأس المال العامل الإجمالي = (الأموال الخاصة) – (الأصول الثابتة)[1]

3.2. **رأس المال العامل الأجنبي:** يمثل رأس المال العامل الأجنبي مصادر التمويل الخارجية، وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، ويحسب بالطرق التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = (مجموع الديون)

أو

رأس مال العامل الأجنبي = (مجموع (الخصوم) – (الأموال الخاصة)

أو

رأس مال العامل الأجنبي =(رأس المال العامل الإجمالي) – (رأس المال العامل الخاص).

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل BFR

رأس المال العامل لوحده غير كافي لدراسة التوازن المالي بحيث لا يقدم بصفة دقيقة قدرة المؤسسة في الوفاء بديونها، لذا عند تحديد الوضعية المالية للمؤسسة لابد للمحلل من دراسة الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل التي تحقق التوازن المالي.

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يعرف احتياج رأس المال العامل على أنه: "هو الاحتياج الذي يتولد عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها ويتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز".[2]

[1] نوبلي نجلاء، استخدام المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص113.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص83.

ويعرف كذلك بأنه: "إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية، وبهذا تعطى العلاقة كالتالي:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقق) – (الديون القصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

أو

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة + القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

2. أنواع احتياج رأس مال العامل:

هناك ثلاث أنواع لاحتياج رأس مال العامل تتمثل في:

1.2. احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFEex): يمثل احتياج التمويل الناتج عن عمليات الاستغلال، يمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال.

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = أصول الاستغلال – خصوم

2.2. احتياج رأس المال خارج الاستغلال (BFRhers): يعبر عن الاحتياج المالي الناتج من الأنشطة الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفة عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال = أصول خارج الاستغلال – خصوم خارج الاستغلال.

3.2. احتياج رأس المال العامل الإجمالي (BFERG) : وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

احتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال[1]

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

ثالثا : الخزينة

1.تعريف الخزينة: يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها : مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة".[1]

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث تفوق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.[2]

2. مكونات الخزينة: ومن الميزانية المالية يمكننا تحديد مكونات الخزينة من عناصر الآتية:

1.2. عناصر الأصول: وتتكون من:

- **خصم الأوراق التجارية** : ويكون ذلك عن الخصم المباشر لتلك الأوراق أمام البنوك؛
- **سندات الخزينة** : تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب، وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن 3 أشهر؛

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص51

[2] معوج بلال، "دور التحليل بالمؤش ارت المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016، ص95-96.

- **الحسابات الجارية:** وهي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة في أي وقت.

2.2. عناصر الخصوم: وتتكون من:

- **تسهيلات الصندوق:** وهي تمثل جميع المساعدات البنكية التي تتحصل عليها المؤسسة من قبل البنوك لفترة قصيرة من الزمن، عندما يكون رصيدها سالبا؛

- **السحب على المكشوف:** يسمح البنك للمؤسسة بسحب أموال دون وجود رصيد، وهذه العملية لا تتطلب فترة طويلة لخطورتها.[1]

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها.

أولا: مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها : "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين "[2]

تعرف النسب المالية كذلك على أنها : "العلاقة بين قيمتين هامتين، القيمتان تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو إحدى المراكز، وكذلك المعطيات الأكثر إعدادا مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة".[3]

"النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة".[4]

"تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى".[5]

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، طبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص357

[3] محمد الصرفي، التحليل المالي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص231.

[4] عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص.83

[5] بلعور سليمان، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص67.

وتكمن أهمية النسب المالية فيما يلي:[1]

- تقدم مدلولات ذات مغزى ومفيدة؛
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة؛
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة؛
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها؛
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

ثانيا: أنواع النسب المالية:

وتتمثل أهم النسب المالية للتحليل المالي في:

1. نسب السيولة:

تبين لنا قدرة المؤسسة على توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها المتنوعة تجاه الغير وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بما لديه من نقدية وأصول أخرى سريعة التحويل نقدية ومن الالتزامات القصيرة الأجل نجد الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحول إلى نقدية إلى فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يتم تحويلها إلى نقدية دون خسائر، يمكن تلخيص نسب السيولة فيما يأتي:[2]

1.1. **نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تلبية مسحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط النقد المتاح في المؤسسة وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من طرف بين المودعين، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب =(أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / الودائع تحت الطلب)

a. **نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع:** تربط هذه النسبة بين النقد المتاح لدى المؤسسة وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها وتحسب بالعلاقة التالية:

[1] عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص81.

[2] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، عمان، 2013، ص185-191.

نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الأصول = (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / إجمالي الودائع

3.1. نسبة السيولة التجارية: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من الأصول السائلة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة التجارية = الأصول السائلة / إجمالي المطلوبات

a. **نسبة السيولة القانونية:** تستخدم نسبة السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على المؤسسات من البنك المركزي، من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسات التجارية ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية كما يلي:

نسبة السيولة القانونية = رأس المال / إجمالي التزامات البنك

2. نسب الربحية:

وهي النسب التي تقيس ربحية البنك وتتخلص أهم هذه النسب فيما يلي:[1]

1.2. نسبة العائد الإجمالي إلى الأصول: تقيس نسبة العائد الإجمالي على الأصول ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم كإيداعات في نشاط المؤسسة ويتم حسابها كما يلي:

نسبة العائد إلى إجمالي الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول المؤسسة من الربح فهي تمثل نسبة صافي الربح للأصول سواء كانت أصولا محققة للإيرادات أو غير محققة لها.

2.2. نسبة العائد إلى الأموال الخاصة: تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من الأموال الخاصة من الربح في المؤسسة، والأموال الخاصة هي عبارة عن رأس المال الاحتياطات، الأرباح المحتجزة والمخصصات، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأموال الخاصة = صافي الربح / الأموال الخاصة

3.2. نسبة هامش الربح الصافي: تعبر هذه النسبة على ما يحققه دينار من الإيرادات من الربح الصافي فهي نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي إيرادات المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح / إجمالي الواردات

[1] أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

3.نسب المردودية: تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية.[1]

4.نسب السوق: يتمثل دور هذه المجموعة من النسب في الوقوف على تقييم السوق المالي لأداء المؤسسة، أي تقييم أداء أسهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية.[2]

المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي لاتخاذ قرار منح القروض لدى البنك

التحليل باستخدام النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي من أكثر أساليب التحليل المالي انتشارا وسهولة والمستخدمة من طرف البنوك التجارية والتي تعتمدها في اتخاذ قراراتها في منح الائتمان.

أولا: مساهمة مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار منح القروض:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم المؤشرات التي تعتمدها البنوك التجارية في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، والمشاكل التي قد تتعرض لها أثناء ممارستها لعملياتها الروتينية أثناء قيامها بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك على النحو التالي:

1. التحليل المالي بواسطة رأس المال العامل FR:

رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال والهدف من قيام البنوك بدراسة هذا المؤشر هو التأكد من أن المؤسسة قادرة على تحقيق السير العادي لأنشطتها أي ضمان رؤوس أموال كافية لتمويل أصولها الثابتة و أصولها المتداولة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية وجب على البنوك التجارية النظر إلى الحالات التي يكون عليها هذا المؤشر على النحو التالي:[3]

- رأس المال العامل > 0 وهذه الحالة تعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها وأيضا على قدرتها في مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

[1] معوج بلال، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] سعيدة بورديمة، "التسيير المالي" مطبوعة دروس في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة 08 ماي1945، 2015، ص48.

[3] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، 2012، ص 120.

– رأس المال العامل < 0 هذه الحالة تعبر عن الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في المدى القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، وهنا يجب على المؤسسة القيام بتعديلات أو تصحيحات من أجل تحقيق التوازن المالي.

– رأس المال العامل = 0 وهذه الحالة تعبر عن وضعية التوازن الأدنى للمؤسسة، وتعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، ولكن هذه الحالة صعبة التحقق نتيجة لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2. التحليل المالي بواسطة احتياج رأس المال العامل والخزينة

احتياج رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الاستغلال والتي لم تغطى من طرف الموارد الدورية. أما الخزينة فهي تمثل الفرق أو التفاوت الموجود بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل ونظرا لكون البنوك التجارية تهدف من وراء دراسة هذا المؤشر إلى معرفة ما إذا كانت المؤسسة تواجه احتياجات في دورتها الاستغلالية أو لا، ومن أجل تحقيق هذه الغاية وجب على البنوك التجارية النظر إلى الحالات التي سيكون عليها هذا المؤشر وارتباطه برأس المال العامل وذلك على النحو التالي:

– رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل ——> الخزينة 0: أي الخزينة مثلى، وتظهر هذه الحالة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المؤسسة وفقا الإمكانيات المتاحة، وذلك عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

– رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ——>الخزينة > 0 : هذه الحالة تظهر أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء موارد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

– رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ——> الخزينة < 0 تظهر هذه الحالة عجز المؤسسة، أي أنها غير قادرة على تصدير ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته تطالب بأموالها الموجودة لدى الغير أو تفترض من البنوك.

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ قرار منح القروض

1. نسب السيولة:

هناك العديد من النسب التي يمكن لإدارة البنك استخدامها في قياس درجة سيولة المؤسسة وتتمثل في:[1]

1.1. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول الجارية، هذه النسبة يجب ألا تقل عن "1" وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

تعكس هذه النسبة وضعية التدفق النقدي على المدى القريب حيث أن انخفاضها يدل على وجود مشكلة في التدفقات النقدية مما قد يؤدي إلى عسر مالي يتبعه في كثير من الحالات إفلاس المؤسسة في حين أن زيادة هذه النسبة تعني وضعا أكثر أمان بالنسبة للدائنين.

2.1. نسبة السيولة السريعة: والتي تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية واستعباد عنصر المخزونات نظرا لمشاكلها المختلفة كفقدان القيمة، طول فترة التسويق التلف وتحسب هذه النسبة:

نسبة السيولة السريعة = (الحقوق + خزينة الأصول) / الخصوم الجارية

حسب المعايير البنكية فإن أفضلها يكون بين [0.5-0.6]

3.1. نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقد) : يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد هي موجودات سائلة وجاهزة، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصير الأجل متى استحقت الدفع، تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقد = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

2. نسب الربحية:

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقترضين، فالمقرضون مثلا يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحا عاليا.[2]

[1] سعيدة بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] عبد الحليم كراجه، علي ربابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص189.

وتقسم إلى:[1]

1.2. نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الربحية.

نسبة صافي الربح إلى المبيعات = (صافي الربح / المبيعات) * 100%

2.2. نسبة العائد على إجمالي الموجودات:

تقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للموجودات للحصول على الربحية.

نسبة العائد على إجمالي الموجودات = (صافي الربح / إجمالي الموجودات) * 100%

3.2. نسبة العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح للمساهمين، وكلما ارتفع النسبة دل على زيادة العوائد المتحققة للمساهمين.

نسبة العائد على حقوق الملكية =(صافي الربح / حقوق الملكية) * 100%

3. نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها، وتنقسم إلى:[2]

1.3. معدل دوران الأصول:

ويقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام الأصول في عمليات الشركة ونشاطها ويعكس مدى كفاءة الشركة في استغلال الأصول المتاحة لها حيث أن:

معدل دوران = الأصول صافي المبيعات / متوسط الأصول

2.3. معدل دوران المخزون:

يشمل رقم المخزون الظاهر في قائمة المركز المالي لأي شركة صناعية على المخزون من الخامات والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة التامة في حين يتضمن المخزون في المؤسسات التجارية على المخزون من البضاعة التامة فقط ويظهر المخزون بالتكلفة إلا إذا كان سعر السوق أقل تطبيقا لقاعدة التحفظ أو الحيطة والحذر.

ويقيس معدل دوران المخزون عدد مرات بيع المخزون خلال العام حيث أن:

معدل دوران المخزون – تكلفة المبيعات متوسط المخزون

[1] حسين حميد العبيدي، نور عبد الرازق، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، قسم المحاسبة، العدد 19، 2015، ص119

[2] شحاته السيد شحاته، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص131-136

3.3. نسبة مدة تسديد قروض الزبائن:

توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية : فإذا كانت النسبة المرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح.[1]

معدل مدة تسديد قرض الزبائن = الزبائن + مبيعات اوراق سنة القبض / مبيعات السنة * مبيعات 12 شهرا أو 360 يوم

4.3. نسبة قروض الموردين:

هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها :

معدل دوران المخزون = (الموردين + أوراق الدفع / مشتريات السنة) * السنة مشتريات 12 شهرا أو 360 يوم

4. نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ، وتنقسم إلى:[2]

1.4. نسبة التمويل الدائم: هذه النسب تشير إلى مستوى تغطية استثمارات الصافية بالأموال الدائمة.

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) * 100 %

إذا كانت النسبة 100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا فهذا بدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.

2.4. نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) * 100%

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص158- 159.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص45- 46.

وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش الأمن.

3.4. نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموعة الديون) * 100%

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون. أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعنى أنها في وضعية مثقلة بالديون.

4.4. نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي =(مجموع الديون / مجموعة الأصول) * 100%

5. نسب المديونية:

تستعمل هذه النسب لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة وتبين العلاقة بين رأس المال الخاص والديون من جهة، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها تجاه الغير ومن أهم هذه النسب نجد:[1]

1.5. نسبة المديونية: تحسب كما يلي:

نسبة المديونية = (مجموع ديون / مجموع الأصول) * 100%

نسبة الدين أكبر من 100%، تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها.

نسبة 40% نسبة مقبولة، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها.

2.5. نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين: طريقة الحساب:

نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين=(مجموع الديون / مجموع حقوق المساهمين) *100

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين.

[1] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2009، ص52-55.

3.5. نسبة تغطية الأصول: طريقة الحساب

نسبة تغطية الأصول = (القيمة الملموسة الدفترية للأصول الثابتة + رأس العامل المال) / مجموع الديون

وتقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة المؤسسة على تغطية ديونها من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويسترشد المحللون كثيرا بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5.

4.5. نسبة تغطية الفوائد: طريقة الحساب

نسبة تغطية الفوائد = الارباح قبل الضرائب / أعباء الفوائد

وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن: – التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة ومعالجة النقص,وقد يكون هذا التحليل غير مجد إذا ما كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة؛ تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة؛ –على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرارات المالية.

الفصل الثاني: قروض الاستغلال

تمهيد

لقروض الاستغلال تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي وتعتبر من أهم الموارد المالية المتاحة للشركات والافراد. يعتبر البحث في هذا المجال ذو أهمية بالغة لفهم كيفية تقديم وإدارة القروض بكفاءة، وكذلك لتحديد التحديات التي قد تواجه الجهات المقرضة والمستفيدة. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على عملية التقديم والتحليل والتقييم لقروض الاستغلال وكيفية تحسين أداء هذه العملية لتحقيق الاستدامة والنجاح في الأعمال التجارية.

المبحث الأول: مدخل إلى قروض الاستغلال

نظرا لتعدد نشاطات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة (تموين، إنتاج، تخزين... الخ) في الفترة القصيرة قد تواجه مشاكل في خزينتها تستوجب اللجوء إلى القروض البنكية للحصول على التمويلات اللازمة لتغطية هذا العجز في هذه الحالة يقترح البنك لزبائنه مجموعة من القروض تعرف بقروض الاستغلال.

المطلب الأول: مفهوم قروض الاستغلال

مثلما تتنوع المصارف في النظام المصرفي، تتنوع أيضا القروض، ففي أي مصرف نجد العديد من أنواع من بينها قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، سنسعى من خلال هذا المطلب إلى استكشاف المفاهيم المختلفة المتعلقة بقروض الاستغلال.

❖ **قروض الاستغلال:** هي موجهة أساسا لتمويل جزء من الأصول المتداولة من الميزانية، وضعت من طرف البنك تحت تصرف الزبائن عن حاجاتهم لذلك تصنف ضمن القروض القصيرة الأجل الموجهة لتمويل الحاجات المالية الطارئة وتمويل المشتريات من المواد الأولية والمخزونات وما إلى ذلك.[1]

❖ **قروض الاستغلال:** هي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى في الغالب 18 شهرا، وتتبع البنوك عدّة طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك على حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، زراعي، خدماتي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركة الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينًا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات والقدرة على تحصيل الديون.[2]

ومن خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريفا شاملا وهو أن قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الآجال تساهم في ضمان السير الحسن لعمليات الاستغلال الخاصة بالمؤسسة .

المطلب الثاني: أنواع قروض القصيرة

يمكن تصنيف القروض القصيرة إلى صنفين هما قروض عن طريق الصندوق وقروض عن طريق التوقيع (الإمضاء).

[1] مصطفى رشدي شيحا، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 66.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

أولا: قروض عن طريق الصندوق:

هي قروض مرتبطة بتسوية الفروقات الحاصلة بين مدخلات المؤسسة ومخرجاتها، وهذه القروض تستخدم لتغطية احتياجات آنية أو عاجلة ولا تستخدم لمجالات أخري مثل الاستثمار وإنما تتجسد من خلال تسوية معاملات تقوم بها المؤسسة لأمر مستعجل وتتفرع بدورها إلى نوعين [1]:

1. القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لأنها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

1.1. تسهيلات الصندوق: عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبة السيول المؤقتة أو القصيرة جدا، التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حديث يقتطع مبلغ القرض، و يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال أو لتسديده لفواتير حان أجلها، ولا يكفي ما عنده في الخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات فيقوم حينها البنك بتقديم هذا النوع من القروض، و يتجسد ذلك في السماح للزبون بأن يكون حسابه مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر و يقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له، وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية، أي تلك المدة التي يبقي فيها الحساب مدينا و ينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذا القرض (التسهيل) من طرف الزبون لأن الاستعمال المتكرر الذي يتجاوز الفترة العادية لمثل هذا التسهيل يمكن أن يحوله إلى مكشوف، ويزيد ذلك من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.[2]

2.1. السحب على المكشوف: عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يجهل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.[3]

فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، فالمكشوف قد يمتد من 15 يوم إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل، حيث يلزم البنوك التجارية الجزائرية عند منحها

[1] فاطمة الزهراء لعبادي، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية، 2004، الجزائر، ص42

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره ص 60

[3] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ص 02

لهذا النوع من القروض أن تكون موجهة لتمويل نشاط حقيقي للمؤسسة، كالاستفادة من الظروف التي تتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة، و لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا، أما بالنسبة لتحديد قيمة السحب على المكشوف فقد حدده بنك الجزائر لقيمة رقم الأعمال المقابل لفترة 15 يوم لنشاط المؤسسة كحد أقصى.

ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك للنشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك ويتمثل في تجميد أمواله لفترة معينة وهو ما يؤثر على سيولته وكذا قدرته بالقيام بعمليات القرض الأخرى، بالإضافة إلى عدم التسديد في الوقت المحدد ولمواجهة هذه المخاطر يقوم البنك بطلب ضمانات من الزبون، وبالإضافة إلى البحث عن إمكانيات تعبئة هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.[1]

3.1. القرض الموسمي: وهي القروض التي تمنحها البنوك لتمويل نشاطات موسمية التي تمارسها الكثير من المؤسسات وتلجأ إليها المؤسسات لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل ومن أمثلة ذلك : إنتاج وبيع اللوازم المدرسية والمحاصيل الزراعية.

4.1. قروض الربط: هي عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية ويقرض البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقيق عملية التمويل، و لكن هناك فقط أسباب أخري يجب تحققها مثل أسباب المتعلقة بالضمانات.

2. القروض الخاصة:

سميت بالقروض الخاصة لأنها توجه لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وليست موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة بل موجهة لتمويل المخزونات أو الحقوق وهي تأخذ الأشكال التالية:[2]

1.2. تسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، و ينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة

[1] حمدي عبد الرزاق، جودة الخدمات البنكية كمدخل لرضا العملاء، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 184

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره ص 36-64 .

وطبيعتها و مواصفاتها و مبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها وينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل من نسبة الأخطار، و من بين التقنيات التي تقدم أبرز الضمانات في حالة هذا النوع من القروض هو التمويل مقابل سند الرهن، وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القهوة و غيرها، و يستعمل في الجزائر أيضا لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.

2.2. تسبيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن اتفاقية لشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات ..... الخ)، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة و المقاولين أو الموردين من جهة أخرى، و نظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية و خاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات و لذلك يضطر للجوء إلى البنك للحصول على الأموال من أجل تمويل هذه الأشغال .[1]

3.2. خصم الأوراق التجارية: تتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها (من طرف البنك قبل حلول اجلها، بعد خصم العمولة)، أو بمعني أخر عملية الخصم تتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية لحاملها قبل موعد استحقاقها، لقاء خصم جزء من قيمتها ثم بتحصيل قيمتها من المدين في تاريخ استحقاقها و يتكون من ثلاثة عناصر هي:معدل الفائدة. عمولة التحصيل. عمولة الخصم.

ثانيا: قروض عن طريق الإمضاء (التوقيع)

إن القرض بالتوقيع أو الالتزام لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من البنك إلي الزبون،وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك في هذا النوع من القروض لا يعطي نقودا، ولكن يعطى ثقة فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء نقودا إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وتعتبر من أكثر القروض المتعامل بما حاليا في البنوك ويمكن أن نميز ثلاثة أشكال رئيسية للقرض بالتوقيع هي:[2]

- الضمان الاحتياطي.

[1] حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص 157 -158

[2] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 102.

- الكفالة.
- القبول.

1. الضمان الاحتياطي:

عبارة عن التزام يمنحه البنك، يضمن بموجبه تنفيذ التزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فان الضمان الاحتياطي عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد البنك شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الالتزام.

2. الكفالة:[1]

هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

1.2. الكفالات الجمركية: يقوم البنك بالتكفل بعميله أمام الإدارة أمام الجمارك، حتى يتسنى له سحب بضاعته مع تأخير دفع الرسومى ومن بين أنواع الكفالات الجمركية.

– **كفالة الإدماج المؤقت:** في حالة استرداد بضاعة أو مواد موجهة إلى إعادة التصدير بعد الاستعمال أو التحويل حتى يتمكن المستورد من استعمال السلع مع الاستفادة من مهلة لتسديد المستحقات.

2.2. الكفالات الضريبية: يقوم البنك بالتكفل بالعميلة أمام إدارة الضرائب مما يسمح له بالاستفادة من تأخير في دفع الضرائب المستحقة لفترة معينة أدناها شهر، ويمكن أن نميز بين نوعين من الكفالات الضريبية.

1.2.2. الالتزامات المكفولة: هي التزامات للاستفادة من مهلة لتسديد الضرائب المستحقة.

2.2.2. كفالة الضرائب المحتج عليها: يتدخل البنك لمنح هذه الكفالة والتي تكون بمقدار المبلغ المحتجٌ عليه في انتظار صدور قرار قضائي.

3.2. الكفالات على الصفقات العمومية: وتمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية أمام صاحب المشروع، وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة:

[1] فاطمة الزهرة العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 52-53

1.3.2. كفالة الدخول في المناقصات :[1] تعطى هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انحسب عن المشروع.

2.3.2. كفالة حسن التنفيذ: تمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقدم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المحددة.

3.3.2. كفالة اقتطاع الضمان: عند انتهاء المشروع عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ به لمدة معينة كضمان، وحتى يتفادى الزبون تجميد هذه النسبة يقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان، ويقوم بدفعها فعلا إذا ظهرت نقائص في الإنجاز أثناء فترة الضمان.

4.3.2. كفالة التنسيق: في بعض الحالات تقوم الإدارة صاحبة المشروع بتقديم تنسيق للمقاولين الفائزين بالصفقة، ولا يمكن أن يمنح هذا التنسيق فعلا إلا إذا حصلت على كفالة من طرف أحد البنوك.

3. القبول:

يقدم البنك في هذا النوع من القروض توقيعه وضمانات هو يضعها تحت تصرف عميله لتمكين هذا الأخير من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها من جهة أخرى، كما يمكن للعميل سحب كمبيالة قابلة للتحصيل من أي بنك آخر وبعبارة أخرى فإن البنك يؤدي هذه الخدمة للزبون لا يمنحه المال وإنما التوقيع، ويقتصر هذا الاعتماد على العمليات الكبيرة للشركات الكبرى ونميز نوعين من القبول من أجل ضمان قدرة الوفاء للزبون، القبول الذي يمنح للزبون من أجل حصوله على مساعدة من طرف بنك آخر.

المطلب الثالث: أهمية قروض الاستغلال

تكمن أهمية قروض الاستغلال في كونها تساعد في تأمين السير الحسن لعمليات الاستغلال الخاصة بالمؤسسة حيث أنها :[2]

- تساعد في رفع رأس المال لمواجهة أعباء الاستغلال.
- تمكن من تحديد المخزون وتمويل حسابات الموردين.
- تخفف من خطر الوقوع في مأزق فراغ الخزينة نتيجة الاختلاف في فترات التسديد.
- تجنب المؤسسة تجميد أموال غير دائمة الاستعمال.

[1] فاطمة الزهرة العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 52-53

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 84.

- باعتبار أن قروض الاستغلال قروض قصيرة الأجل فهي تناسب احتياجات السيولة المؤقتة للمؤسسة .
- تساهم في الحصول على سيولة قبل أن يحين أجل تحصيل الأوراق التجارية المستحقة على زبائن المؤسسة
- الاستفادة من الظـروف التي يتيحهـا السوق، أو تجنب بعض الصعاب الناجمة عن عدم الانتظار في توريد سلعة معينة.
- تساعد في تأمين السير الحسن لعمليات الاستغلال الخاصة بالمؤسسة دون الوقوع في أي خطر غير مرغوب فيه.
- الاستغلال الأمثل و العقلاني للأموال الغير الدائمة الموجودة في المؤسسة.
- مواجهة احتياجات الخزينة الناجمة عن النشاط الموسمي للزبون.
- تمكن من إنجاز أشغال لفائدة السلطات العمومية من خلال الحصول على قروض فعلية.

المبحث الثاني: عملية منح قرض الاستغلال

يعتبر منح قرض الاستغلال أحد الوسائل الرئيسية التي تُستخدم لدعم الأفراد والشركات في تحقيق أهدافهم المالية وتمويل مشاريعهم الاستثمارية. تعتبر هذه العملية ذات أهمية كبيرة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز القطاع المالي في البلدان. وبالتالي، يعتبر منح القروض للأفراد والشركات من الممارسات الضرورية لدعم الاقتصاد والمساهمة في تنمية البنية التحتية وخلق فرص عمل جديدة.

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ قرار الإقراض

لتقديم تعريف لعملية اتخاذ قرار الإقراض يجب قبل ذلك التعريف بالقرار وعملية اتخاذ القرار . يعرف القرار على أنه: "اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينهم".[1]

ويعرف أيضا على أنه:"اختيار بديل من بين البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى هدف حل مشكلة، انتهاز فرصة".[2]

وتتطلب عملية اتخاذ القرار الاقراضي دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال، لذا لابد من أن يقوم موظف الإقراض بدراسة الملف الاقراضي للعميل من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة به، وبذلك يستطيع الموازنة بين العائد والمخاطرة والتكلفة المحتملة للقرض المطلوب والوقوف على مدى مطابقة هذه الحالة مع السياسة الإقراضية للبنك من عدمها.

المطلب الثاني: إجراءات منح قروض الاستغلال

تعتبر إجراءات وشروط منح قروض البنكية كوسيلة للمصرف لمواجهة الأخطار التي قد يتعرض إليها عند منحه الائتمان، فيقوم بوضع إجراءات كوسيلة تمنع من تحقق الخطر وهذا حتى يضمن الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسات المصرفية، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الإجراءات المبدئية والتي تتمثل في مايلي:[3]

[1] كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص15.
[2] محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 105.
[3] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص281.

أولا : فحص القرض وتحليليه:

1. **الفحص الأولي لطلب القرض:**

المرحلة الأولى التي يقوم بها البنك بعد تلقيه طلب القرض من الزبون سواء كان شخص طبيعي أو معنوي هي دراسة المحتوى لتحديد مدى موافقة السياسة الاقراضية وخاصة من حيث هدف القرض،أجال استحقاقه، أسلوب التسديد بالإضافة إلى التعرف على شخصية الزبون وقدراته بوجه عام بعد المقابلات الشخصية التي تحدث بينه وبين مسؤولي البنك وكذلك نتائج السنوات السابقة التي حققتها المؤسسة والنتائج المتوقعة وعلى ضوء ما سبق يمكن اتخاذ قرار مبدئي فرفض أو قبول الطلب.

2. **التحليل الائتماني للقرض:** هو عبارة عن الفحص الأولي للقرض أو الدراسة القانونية والإدارية للملف، حيث يقوم البنك بتجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة) بنوك، مؤسسات مالية أخرى، التجارالقوائم المالية أو المتعاملين الاقتصاديين الآخرين) وهذا لمعرفة نشاط الزبون وامكانياته الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض ومدي ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي اعتمادا على الوثائق المالية والمحاسبية.

ثانيا : التفاوض مع المقترض واتخاذ القرار:

1. **التفاوض مع المقترض:** بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر البنكية للقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم الآلية الخاصة بالعميل يتم التفاوض بين البنك والمستفيد من مقدار القرض والغرض من استخدامه، وكيفية تسديده،والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

2. **اتخاذ القرار:**

بعد المرور بعملية التفاوض مع المقترض تأتي عملية ومرحلة اتخاذ القرار إما بقبول التعاقد أو عدم قبوله، ففي الحالة الأولي يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة أو عدم الموافقة على طلب القرض، وقد تتضمن هذه المذكرة ما يلي:

- البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة القرض
- ميزانية ثلاث سنوات الأخيرة والتعليق عليها.
- معلومات عن مديونيتها لدي الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي.
- وصف القرض والغرض منه.

وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة أو الرفض في منح القرض من طرف السلطات الائتمانية.

ثالثا: صرف القرض ومتابعة تحصيله

1. صرف القرض: قبل البدء في عملية صرف القرض لابد على المقترض أن يوقع على اتفاقية القرض، بالإضافة إلى تقديمه للضمانات المطلوبة واستفتاءه التعهدات التي تنص عليها اتفاقية القرض.

2. متابعة القرض والمقترض: تهدف هذه المرحلة إلى الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث اضطرابات في مواعيد السداد المحددة، كذلك اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة مخالفة المقترض لما ينص عليه اتفاق القرض والشكل التالي يبين إجراءات منح القروض وتحصيلها.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لمنح قروض الاستغلال

يمكن إدراجها كما يلي : يقوم البنك بمنح قروض الاستغلال لكن بعد فرض بعض العوامل التي يجب أن تتوفر في طالب القرض لكي يتمكن من الحصول على القروض بدون أي صعوبات و المتمثلة في:[1]

أولا: سمعة العميل

أو ما يسمى عند البعض بشخصية المقترض، أو من واقع عادته الشخصية وطريقة معيشته وزملائه ومعارفه وسمعته العامة في المجتمع المحيط به، وتعرف السمعة من وجهة نظر الائتمانية على أنها مجموعة من الصفقات التي إذا اتحدت تكون للشخص الشعور بالمسؤولية تجاه ديونه، وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان، والحكم علي سمعة العميل يلزم الباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدي انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من الموردين أو بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية:

- البنوك التي يتعامل معها العميل.
- الموردين الذين يقومون بالتوريد إليها.
- نشرة الغرفة التجارية التي تصدر متضمنة أسماء التجار الذين أجريت عليهم عقوبات أو التوقف عن الدفع.
- شهادات من المحكمة المختصة التي تقع في دائرة نشاط العميل تثبت عدم تعرضه لعقوبات خلال العام.

أما بالنسبة للمنشآت يضاف إلى ذلك قياس مدي كفاءة الإدارة ومدي دقة نظام العمل بها وطريقة إمساك حساباتها ومدى تمسكها بالأمانة في عرض منتجاتها والوفاء بالتزاماتها المالية.

[1] منير إبراهيم الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرار، مركز دلتا للطباعة، طنطا، مصر، طبعة 2009، ص11-12

ثانيا : المركز المالي للعميل:

يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته و أيضا بمركز مالي سليم، لان عدم تمتعه بالمركز المالي سليم غالبا ما يعرضه لالتزامات مالية قد تؤدي إلى إفلاسها ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل هي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وعادة ما تطلب البنوك مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة وخاصة حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العمومية حتى يمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل مستخدمة مجموعة من النسب المالية في هذا المجال.[1]

ثالثا : المقدرة على الدفع:

يعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة، بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيد استحقاقها، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة، ومدى قدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلعة .[2]

رابعا : الظروف الاقتصادية :

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته و التي قد تكون غير مواتية و لا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض و القرض لكن الظروف الاقتصادية السابقة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق لهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.

خامسا : الضمانات المطلوبة:

إن البنك يطلب ضمانات من زبائنه لحماية نفسه من أي حادث لم يتسبب فيه أو غير مرغوب فيه.

1. مفهوم الضمانات:

يمكن أن نعرف الضمانات على أنها التحقق المادي لموعد الوعد بالتسديد من طرف المدين للدائن أو طرف ثالث على أشكال التزام حسب إجراءات مختلفة، إما بتحصيل حق السلعة أو رهن الأثاث أو بنايات يملكها الملتزم بالوعد ومن هنا تتجلى الوظيفة الأساسية للضمانات والمتمثلة في حماية البنك من

[1] عبد الحميد عبد المطلب، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2006، ص 29 .

[2] ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة تخرج شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، بخميس مليانة، الجزائر، 2017، ص 80

خطر إفلاس الزبائن، بالإضافة إلى وظائف أخري قد لا تصل أهمية تجنب البنك بتكوين مؤونات أو على الأقل التقليل منها وكذا حمايته من خسارة الحقوق المعنية كليا أو جزئيا فوجود الضمانات معناه وجود مصدر للتعويض في حالة عجز المدين.

2. أنواع الضمانات: نعلم أنه عندما يقدم البنك قرضا لأي زبون من أجل تفادي الأخطار لابد من ضمانات تمكنه من استرجاع ما تم إقراضه وعندما يطلب البنك ضمانات فهذا لا يعني أن القرض يمنح على أساس الضمان، فالأصل أن التسديد سيتم عن طريق الأرباح التي ستحققها المؤسسة إذن فكرة الضمانات تنحصر في حصول البنك على تأمين في حالة مواجهة أي خطر وتنقسم الضمانات إلى:

1.2. الضمانات الشخصية: تتركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الشخص والذي بموجبه يعد بتسديد ما على المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ويمكن أن نميز من الضمانات الشخصية ما يلي:[1]

1.1.2 الكفالة عبارة عن عقد يكفل بمقتضاه شخص تعهد الدائن أن يوفي بالتزام المدين الأصلي.

2.1.2. الضمان الاحتياطي: يعتبر من بين الضمانات الشخصية على القروض يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منها في حالة الديون المرتبطة بالورقة التجارية.

3.1.2. تأمين الاعتماد:[2] تقتضيه مؤسسات التأمين لصالح المستفيد من القروض لتغطية خطر تسديد مبلغ الاعتماد، كما قد يطلب البنك عملية التأمين على أملاكه وتجهيزاته التي يريد تمويلها بغرض استفادة البنك من التأمينات في حالة وقوع خطر معين و في بعض الحالات يطلب البنك تأمين كل الأخطار.

2.2. الضمانات الحقيقية:

ترتكز على أشياء توضع تحت تصرف البنك، ويجب أن تكون هذه الأشياء ذات قيمة والتي تستطيع أن تستطيع أن تستوفي قيمة الدين منها والتي يضمن بها البنك قرضه في حالة عدم التسديد من المدين في موعد الاستحقاق وفق القانون التجاري الجزائري يمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي شكليين هما :

1.2.2. الرهن الحيازة: هو عقد يتم عن طريق تسليم منقولات من طرف المدين إلى الدائن لضمان الوفاء بالدين.

---

[1] Luc Bernet-Rollande, principes des techniquesbancaires, dolez, paris,2001, p 125.

[2] ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 81

2.2.2. الرهن العقاري: هو ضمان عيني أو عقد يعطي الحق للدائن عند حلول أجل الاستحقاق حق الحجز على ذلك العقار وبيعه لاستيفاء دينه بثمن ذلك العقار في حالة عدم وفاء المدين

3.2.2. الامتياز: ويعني الدائنون الممتازون الذين لهم الأولوية على الدائنون الآخرين، ترهن الأشياء سواء كانت حيازة أو رسمية ؛ نظرا لأهمية القروض التي منحت للغير، إن الامتياز قد يكون على جزء أو كل الأشياء المدينة، وقد يكون عقارا أو منقولا و تكون الأشياء محل الرهن في العقار المصرفي كالتالي :

- رهن المعدات مع السماح للراهن باستعمالها .
- رهن حلي الذهب.
- رهن أوراق مالية أو تجارية.
- رهن العقار رهنا رسميا.

المبحث الثالث: البيانات المطلوبة لاتخاذ قرار منح قروض الاستغلال

لمنح قروض الاستغلال لابد على المقترض تقديم مجموعة من الوثائق والبيانات المالية لتشخيص وضعيته المالية، ومساعدة البنك على اتخاذ قرار منحه القرض.

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساس للإبلاغ المالي عن الشركة، إذ تقيس المعلومات التي تتضمنها نتائج النشاط والمركز المالي للشركة، ومن خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها في عملية اتخاذ القرارات،وهي في النهاية ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها في أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.

لذا فإن الفهم الضروري للقوام المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين هذه القوائم، فقائمة الدخل تعد ضرورية لإعداد قائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

و تعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للمحاسبة المالية، ويخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية تحدد البيانات المالية التي يجب ان تشملها هذه القوائم وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتّب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة– الاستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناءا على المبادئ التالية[1]:

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد معيار الّ سنة الواحدة.

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة– استحقاق، فحسب معيار السيولة نجد أن بعض الاستثمارات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحول إلى سيولة، بالمقابل نجد أن بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحول الى سيولة وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد إن الاعتمادات البنكية الجارية أكثر استقرارا من العناصر الأخرى.

[1] إلياس بن ساسي يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص86.

أولا: عناصر الميزانية المالية:

وتتمثل عناصر الميزانية المالية في الأتي[1]:

❖ **في الأصول:**

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

❖ **في الخصوم:**

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- مرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميازنية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة،

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، ص86.

ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميازنية.

المربع: يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم وكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع.[1]

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	ديون قصيرة الأجل %

تمثيل مبسط للميزانية المالية المختصرة :

جدول رقم (01):الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة: – الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية. – عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	الأموال الدائمة: – الأموال الخاصة. – الديون المتوسطة والطويلة. – الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة: – المخزونات. – حقوق المؤسسة لدى الغير. – المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة...).	القروض قصيرة الأجل: – المورد وملحقاته. – الاعتمادات البنكية الجارية

مصدر: إلياس بن ساسي يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص86.

[1]ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص40

جدول رقم (02): نموذج للميزانية (جهة الأصول) ميزانية السنة المالية المقفلة في ...

الأصول	N إجمالي	N الاهتلاك
أصول غير جارية فارق الشراء التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها التثبيتات الجاري إنجازها التثبيتات المالية السندات الموضوعة موضع المعادلة المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة السندات الأخرى المثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل		
مجموع الأصول غير الجارية		
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضارئب وما شابهها الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها		

توظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة		
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص23.

جدول رقم (03) :نموذج للميزانية (جهة الخصوم) ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية	
المجموع (1)	
الخصوم غير الجارية (2) مجموع الخصوم الجارية (3) قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا	
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية (3)	
مجموع عام الخصوم	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19،ص 29.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.

1-جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يتم ترتيب الأعباء حسب طبيعتها، كما يسمح لنا بتحديد المجاميع الوسيطية للتسيير والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- إنتاج السنة المالية: ويشمل كل المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة الإنتاج المخزن، الإنتاج المثبت وإعانات الاستغلال.
- استهلاك السنة المالية: تشمل كل من المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية والاستهلاكات الخارجية الأخرى.
- القيمة المضافة للاستغلال: هي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة واستهلاك السنة المالية.
- إجمالي خصائص فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال المطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

[1] Eric Rumalane de "comptabilité générale", Berti education Alger, 2009, p62.1

- النتيجة العملياتية: وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتوجات العملياتية الأخرى ومطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة و المؤونات.
- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية
- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهو مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية : وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- النتيجة غير العادية: عبارة عن الفرق بين عناصر غير عادية (منتجات) وعناصر غير عادي (أعباء).
- صافي نتيجة السنة المالية: ويتم التوصل إليها عن طريق جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

	ملاحظة	N	N−1
رقم الأعمال			
تغيير مخزونات			
المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1−إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2−استهلاك السنة المالية			
3−القيمة المضافة للاستغلال (1−2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة			
4−الفائض الإجمالي من الاستغلال			

المنتوجات العملياتية الأخرى. الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات. 5-النتيجة العملياتية المنتوجات المالية الأعباء المالية 6-النتيجة المالية 7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية 8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية الأعباء (يطب بيانها) 9-النتيجة غير العادية 10-النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية 11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			
(1)لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص30.

2-جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتم ترتيب الأعباء حسب وظيفتها (وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق...) ويمكن التوصيل إلى النتيجة الصافية من خلال المجاميع الآتية :[1]

- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.
- النتيجة العملياتية: ويتم التوصيل إليها بإضافة المنتجات العملياتية الأخرى إلى هامش الربح الإجمالي مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية و الأعباء العملياتية الأخرى.
- النتيجة العادية قبل الضريبة: ويتم التوصيل إليها خلال طرح مصاريف المستخدمين ومخصصات الاستهلاك والأعباء المالية من النتيجة العملياتية مع إضافة المنتجات المالية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: ويمكن حسابها انطلاقا من النتيجة الصافية للأنشطة العادية وذلك بإضافة المنتوجات غير العادية وطرح الأعباء غير العادية

جدول رقم (05): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19،ص31.

الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجازئرية، العدد 19، ص31.

المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية

وهي قائمة توضح أثر النشاطات التمويلية، والاستثمارية، والتشغيلية، على التدفقات النقدية في الشركة خلال فترة زمنية معينة.[1]

- النشاطات التشغيلية:وتتضمن صافي الدخل، الاهتلاك، بنود الأصول المتداولة ما عدا النقد، وبنود الالتزامات الجارية ما عدا القروض قصيرة الأجل.

[1] عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، "مبادئ الإدارة المالية fondamental of Financial management"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 50-52..

- النشاطات التمويلية: وتتضمن جميع مصادر التمويل في الشركة مثل القروض طويلة وقصيرة الأجل، إصدار الأسهم والسندات، والأموال المدفوعة لتوزيع عوائد للمساهمين، أو إعادة شارء الأسهم والسندات المصدرة.
- النشاطات الاستثمارية: وتتضمن شراء أو بيع الأصول الثابتة.

1- قائمة التدفقات النقدية:

- النقد في أول المدة

النشاطات التشغيلية

- صافي الدخل

نضيف مصادر النقد:

- الاهتلاك والإطفاء؛
- زيادة ذمم دائنة
- زيادة المستحقات المتراكمة
- نقصان ذمم مدين.
- نقصان المخزون.

نطرح استخدام النقد:

- زيادة ذمم مدينة.
- زيادة المخزون.
- نقصان ذمم دائنة.
- نقصان المستحقات المتراكمة.

صافي النقد من النشاطات التشغيلية.

النشاطات الاستثمارية:

- بيع أصول ثابتة.
- شراء الأصول الثابتة.

صافي النقد من النشاطات الاستثمارية:

النشاطات التمويلية

- زيادة أوراق دفع.
- زيادة إصدار السندات.
- زيادة إصدار الأسهم.
- نقص أوراق دفع
- إعادة شراء السندات.

صافي النقد من النشاطات التمويلية:

- النقد في نهاية المدة.

وبالتالي يمكن إيجاد النقد في نهاية المدة حسب المعادلة التالية:

النقد في نهاية المدة= النقد في بداية المدة + صافي النشاطات التشغيلية + صافي النشاطات الاستثمارية + صافي النشاطات التمويلية

خلاصة الفصل الثاني

تُعَدُّ قروض الاستغلال عنصرًا أساسيًا في دعم النشاط الاقتصادي للمؤسسات، حيث تساهم في تلبية احتياجاتها المالية القصيرة الأجل وضمان استمرارية عملياتها اليومية. من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى المفاهيم المختلفة لهذه القروض، وأهميتها، وأنواعها، والشروط المتعلقة بها. كما تم تسليط الضوء على التحديات التي قد تواجهها المؤسسات عند الحصول على هذه القروض وطرق التغلب عليها. نأمل أن يكون هذا الفصل قد وفَّر فهمًا شاملًا ودقيقًا لدور قروض الاستغلال في تعزيز الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات.

الفصل الثالث:

دراسة حالة

تمهيد

تشكل القرارات المالية جوهر العمليات المصرفية، حيث يعتمد نجاح المؤسسات المالية على قدرتها في اتخاذ قرارات منح القروض بطريقة تحقق التوازن بين العائد والمخاطر. في هذا السياق، يعتبر التحليل المالي أداة حيوية تلجأ إليها البنوك لتقييم الوضع المالي للشركات المتقدمة بطلبات القروض .تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قروض الاستغلال.

سنتناول كيفية استخدام المؤسسات المالية للتحليل المالي لتقدير قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحديد مدى ملاءمتها للحصول على التمويل المطلوب. ستستند هذه الدراسة إلى دراسة حالة عملية لتوضيح كيفية تطبيق الأدوات التحليلية المالية وتأثيرها على قرارات منح القروض.

من خلال هذا البحث، نسعى إلى تقديم فهم شامل لكيفية استخدام التحليل المالي كأداة فعالة في دعم القرارات الائتمانية، مما يسهم في تحقيق استدامة الأداء المالي للبنوك وتعزيز الثقة في عمليات الإقراض.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مصرفية عمومية يقوم بكافة العمليات المصرفية مع كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و بالتالي فهو بنك الودائع و يمكنه تلقي الودائع لتقديم القروض بكل أشكالها ، المشاركة في رؤوس الأموال لكل الشركات المسخرة لحساب المتعاملين و كل قرض يكون موافق عليه من طرف الهياكل الأخرى، و قد تحدثنا في هذا المبحث عن القرض الشعبي الجزائري من حيث نشأته تعريفه و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري وتطوره

يعتبر القرض الشعبي الجزائري أحد المؤسسات المالية الكبيرة في الجزائر ، فقد ورث فعاليات البنوك الشعبية، التي كانت موجودة في الجزائر، وهران، قسنطينة عنابة وكذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت فيما بعد بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي:

- البنك الجهوي التجاري الصناعي الجزائري (BRCIAL).
- البنك الجهوي التجاري الصناعي عنابة (BRCIA).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي قسنطينة (BPCIC).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي وهران (BPCIO)
- البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائري (BPCIAL).
- الشركة المارسيلية للقرض.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك.
- البنك الجزائري المصري.

تختلف مؤسسة القرض الشعبي الجزائري عما هي عليها سابقا، واقتضى الأمر توحيد طرق العمل المصرفي تبعا لمخطط تنظيمي بإدماج جميع المؤسسات البنكية السابقة المكونة له كنتيجة لهذا التأميم، وارتفعت موارد القرض المادية المختلفة للحصول على مكاتب و معدات ومستلزمات العمل المصرفي إضافة إلى الموارد البشرية بزيادة عدد الموظفين، فكل هذه الزيادات، ساعدت البنك على تطوره منذ تأسيسه، وفي عام 1989 قام البنك بإدخال نظام النقدية MONNAITIQUE إلى الجزائر الذي يضمن

توفير بطاقات C.P.ACACH على الموزعات الأوتوماتيكية للعملية بالإضافة إلى البطاقات VISA.INT وبطاقة MOSTER CARTE وهذا من أجل تطوير مستوى الخدمات المقدمة، وبهذا احتل البنك مكانة لا بأس بها بين مختلف البنوك الأخرى الموجودة عبر القطر الجزائري .[1]

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 1967/05/14، و هو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنك أجنبية أخرى هي

- البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968
- الشركة المرسيلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان 1968
- الشركة الفرنسية للإقراض و البنوك (CFCB) سنة 1971
- البنك المختلط ميسر MISR (BMAM)

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 ، و تحول إليه 40 وكالة و 550 موظفا و 8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية

- أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي ب 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج
- تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وادارته
- يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين
- يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG على رأسها الرئيس المدير العام PDG.

[1] –Amour Benhalima, le système bancaire Algérien, Alger: édition DAHLEB, 1996, p53

المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري و مهامه

أولا :التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري

لقد تأسس القرض الشعبي الجزائري بالمرسوم 366/66 الصادر في 26-12-1966 وقد ورث فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة آنذاك، وهو شركة ذات أسهم تتعامل مع جميع شرائح المجتمع من أشخاص طبيعيين أو معنويين تتكون شبكته من 17 مجموعة استغلال تؤطر 117 وكالة مقسمة على مختلف أنحاء التراب الوطني.

يعد القرض الشعبي الجزائري من البنوك التجارية (بنك الودائع) حيث يتخصص في توفير الائتمان والحصول على ودائع منها :

- ودائع الأفراد
- ودائع المؤسسات العمومية والخاصة.
- ودائع التعاونيات.

ويتوقف عمل القرض الشعبي الجزائري على تلقي ومنح القروض ولكن يتسع ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى، كالتعامل في الأوراق المالية وتحصيل تلك الأوراق المالية وشراء وبيع العملات الأجنبية والتعامل مع البنوك الخارجية في إطار التجارة الخارجية التي تساهم بدورها في رفع اقتصاد البلاد.

ويخضع القرض الشعبي الجزائري لرقابة الدولة وذلك لحماية أموال المودعين وتتمثل مظاهر تلك المراقبة في إلزامية احتفاظ البنك برصيد نقدي لدى البنك المركزي بدون فائدة، كما يجب على القرض الشعبي أن يقدم للبنك المركزي بيانات سنوية ويجب أن تعادل أموال البنك في قيمتها مقدار التزاماته المستحقة الأداء من قبل دائنيه.[2]

ثانيا: مهام القرض الشعبي الجزائري

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية
- إقراض الحرفيين الفنادق القطاعات السياحية، الصيد التعاونيات (غير الزراعية في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أيا كان نوعها ، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري.

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 45

- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن البناء والتشييد "
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، البناء، الري والصيد البحري وبالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور منها
- تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة
- التوسع و نشر الشبكة و اقترابه من الزبائن
- تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك
- تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية

جدول رقم (06): تطور رأسمال البنك

السنة	رأس المال
1966	15 مليون دينار جزائري
1983	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليار مليون جزائري
1994	9.31 مليار مليون جزائري
1996	13.6 مليار مليون جزائري
2000	21.6 مليار مليون جزائري
2004	25.3 مليار مليون جزائري
2006	29.3 مليار مليون جزائري
2019	20 مليار مليون جزائري
2024	20 مليار مليون جزائري

المصدر: معلومات متحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل (03): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

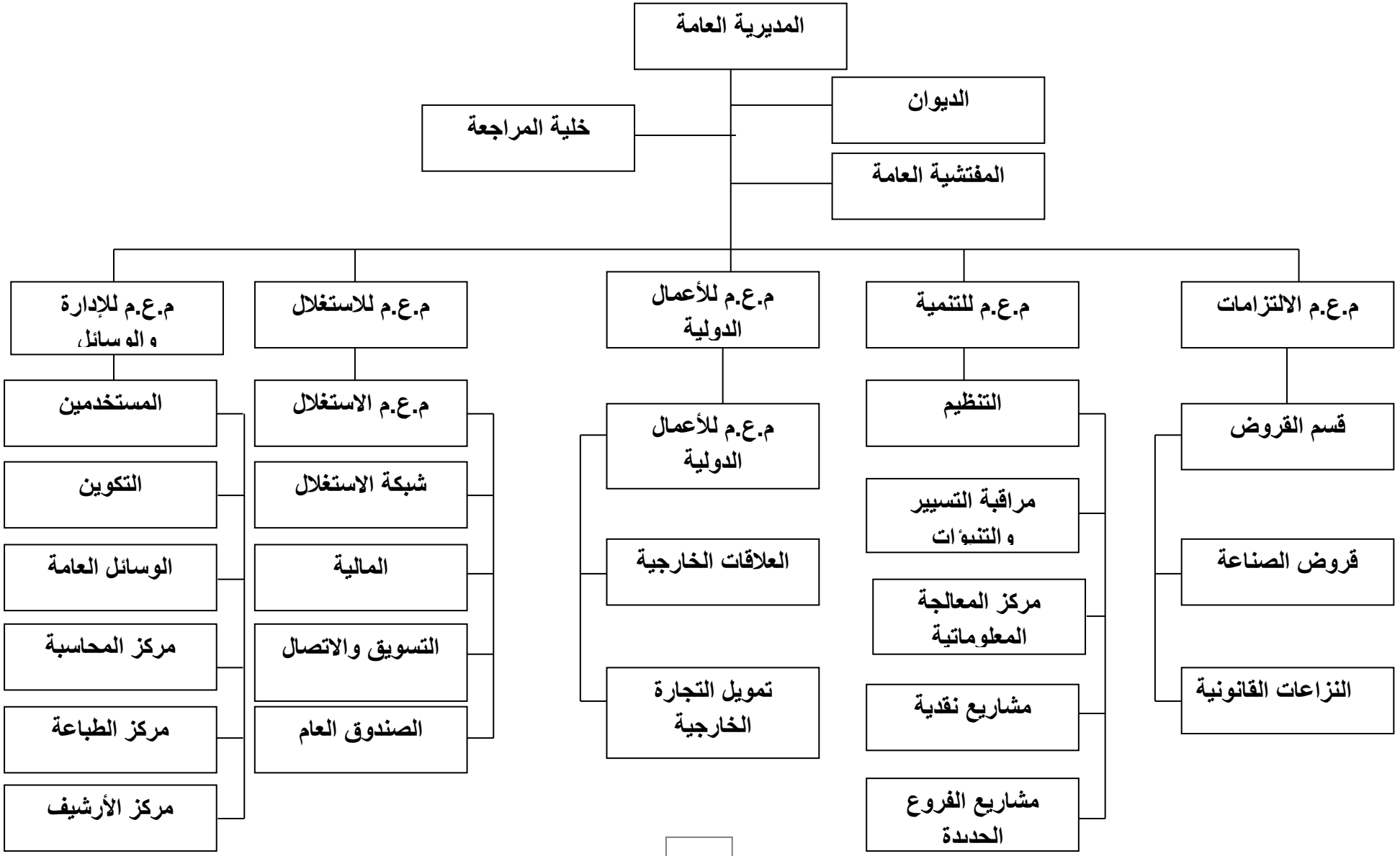

المطلب الثالث: التعريف بالقرض الشعبي الجزائري 333 وكالة –ميلة– وهيكلها التنظيمي:

أولا: نشأة وتعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري 333

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال بقسنطينة رقم 834 كوكالة من الرتبة الثانية، حيث تقع بشارع الخصر بن قربة، ولاية ميلة. بلغ عدد المستخدمون فيها 26 فردا.

في البداية كان مقرها حي 333 مسكن ونظرا لتوسع نشاطاتها وزيادة عدد زبائنها ، أدى بالوكالة الى تغيير مقرها سنة 1994 لحي لخضر بن قربة.

وكالة ميلة 333 عرفت تطور كبيرا خلال السنوات عن طريق دعم الأنشطة النقدية التي أدخلت منذ 1990 أو الانطلاق في أنواع جديدة من التمويل والمؤسسات الصغيرة والقروض العقارية وأخرى موجهة بشكل خاص نحو الزبائن تقوم هذه الأخيرة بنفس الوظائف المذكورة أعلاه.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة

الشكل (04): الهيكل التنظيمي مديرية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة

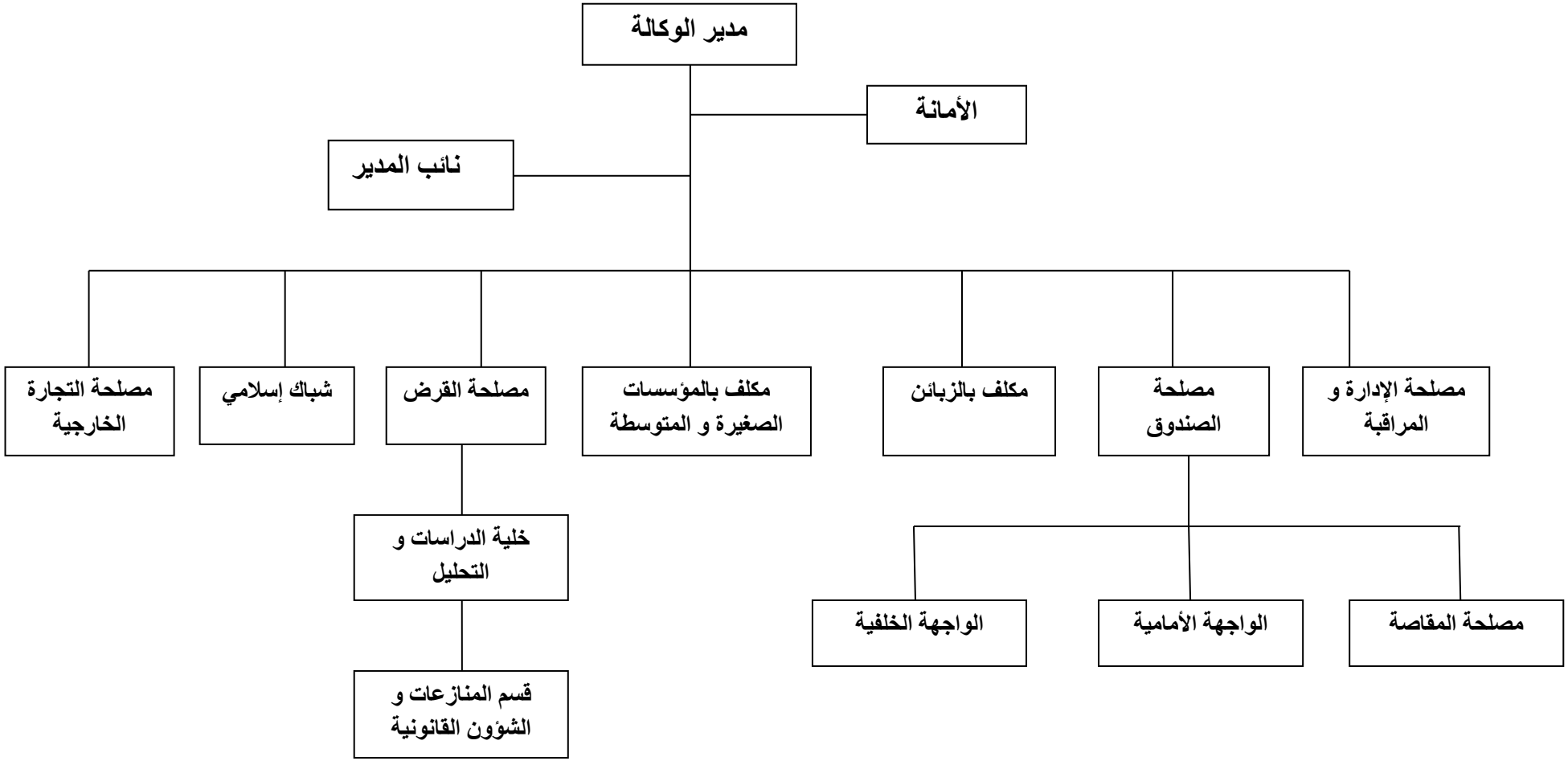

المبحث الثاني: دراسة طلب قرض الاستغلال

إن دراسة ملف القرض تعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع وذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة على المشروع.

المطلب الأول: لمحة عامة عن طلب القرض

عند طلب القرض هناك عدد من الشروط والأحكام يجب مراعاتها قبل تقديم نموذج طلب قرض وبالتالي من أجل التوضيح سنتطرق الى كل من المعايير و ملف القرض.

أولا : معايير منح القرض

تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته وشروطه

1- شخصية العميل: وهي العناصر أو الخصائص التي تظهر مدى استعداده في الوفاء بالتزاماته بالإضافة إلى مكانته ومركزه وسمعته التجارية والأخلاقية.

2- القدرة على الدفع: وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث يضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها ويعتبر هذا العامل من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على قدرة العميل على الدفع.

3- رأس المال أو المركز المالي: يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم لأن عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية وقد يؤدي به إلى الإفلاس وتقوم البنوك بدراسة وتحديد قوائم مالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي.

4- الضمانات: يؤخذ الضمان من العميل سواء كان عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور والنقص في المعايير السابقة، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة لعدم التسديد.

ثانيا: ملف القرض

ويتكون ملف CPA :

- طالب القرض متزوج أو عازب(ة) حسب الحالة.
- نسخة من البطاقة.

- نسخة من شهادة الميلاد.
- شهادة عائلية.
- شهادة عمل لطالب القرض.
- شهادة إثبات المداخيل.
- إعلان بالدفع للمساهمة الشخصية.

المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض

كما تطرقنا سابقا فان البنك يعتمد على عدة معايير وشروط أثناء منح القرض وهنا سندرج أهم هذه الشروط والمعايير في إطار منح قروض عقارية.

أولا: حالة تقديم القرض

في حالة الموافقة على التمويل، تستدعي الوكالة المستفيد من القرض لملئ الوثائق التالية:

- فتح حساب شخصي على مستوى الوكالة.
- إمضاء تعهد بتزويد حسابه بمبالغ الأقساط الشهرية.
- دفع مبلغ التأمين.
- إمضاء المستفيد على وثيقة متعلقة بالقرض في خمس نسخ مطابقة الأصل.
- إمضاء جدول تسديد الأقساط الشهرية في 05 نسخ.
- إمضاء أمر الدفع الخاص بإجمالي مبلغ القرض.
- تحويل إجمالي مبلغ القرض إلى حساب المستفيد مع مراقبة استعمال القرض.

ثانيا: شروط تقديم التمويل وشروط القرض

- يجب على المستفيد تحويل على الأقل 20% من قيمة القرض إلى حسابه البنكي.
- دفع منح التأمين من طرف المستفيد وتكاليف الموثق والعمولة كما أن هذه التكاليف يمكن ضمها إلى مبلغ القرض.

وشروط القرض هي:[3]

أ- مبلغ القرض:

قيمة القرض ممكن أن يصل إلى 90% من سعر السلع الاستهلاكية التي سيتم التحصل عليها بحد أقصى 700000 دج وبحد أدنى قدره 100000 دج يتم حسابه بالنسبة لدخل مقدم الطلب وعلى أساس الدخل الشهري الذي لا يتجاوز 30% من مبلغ صافي الدخل الشهري.

ب- مدة القرض

تحدد فترة سداد القرض بـ: 06 أشهرً على الأقل و36 شهراً على الأكثر. تحدد هذه الفترة مع مراعاة حد السن المقدر بـ: 70 سنة.

ج- معدل الفائدة:

تحدد نسبة الفائدة حسب الشروط العامة للبنك الجاري بها العمل حاليا.

د- سداد القرض

يتم السداد شهريًا، وفق مبلغ شهري ثابت يحتسب المبلغ الأصلي للقرض والفائدة والرسوم.

هـ- مصاريف التسيير:

تقدر مصاريف التسيير بـ: 4.000 دج مع احتساب كل الرسوم وفقا للشروط العامة للبنك ساري المفعول.

و- فترة التأجيل : تحدد فترة التأجيل بثلاثة (03) أشهر كحد أقصى. وتمنح بطلب من المقترض.

ز- استرجاع واستعمال القرض:

- تعتبر مدة إلغاء القرض ثلاثة أشهر كحد أقصى ابتداء من تاريخ الإشعار بالقرض، ويمكن استرجاع القرض بسهولة عند تجاوز هذه المدة.
- في حالة البناء الذاتي على المستفيد تحقيق الأشغال الكبرى في ظرف 12 شهرا بعد حصوله على القسط الأول من القرض، وفي حالة تجاوز هذه المدة فالمستفيد ملزم بدفع عمولة 1% من القسط غير المستعمل.
- أجل تحقيق سكن شخصي عن طريق البناء الذاتي هو 36 شهرا، و 12 شهرا في حالة التهيئة التوسيع أو الترميم.

[3] القرض الشعبي الجزائري، القرض الاستهلاكي: https://www.cpa-bank.dz /، تاريخ الاطلاع: 2024/05/15 على الساعة: 16:05 مساءا.

- المقترض يستفيد من تأجيل تسديد القرض قدره 12 شهرا في حالة البناء الذاتي و 06 أشهر في الحالات الأخرى.
- استرجاع القرض يكون بدفعات شهرية ثابتة مبلغ القرض + الفائدة ، تسحب من حساب المستفيد.

ي- الكفاءة والقدرة على اتخاذ القرار:

تعتبر مرحلة اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض من أهم المراحل التي تستدعي مراجعة جميع المعلومات المتعلقة بقدرة المقترض على تسديد القرض حسب المدة الزمنية المحددة، وكذا الوقوف بدقة على التفاصيل المتعلقة بالضمانات المقدمة.

إن دور مصلحة القروض يكون معتبرا لأن بروز أدنى شك في المعلومات والتحاليل المقدمة قد يؤدي لتأخير عملية منح القرض أو إلغاءه تماما.

كما أن القدرة على اتخاذ القرار تعود للرئيس المدير العام للبنك بالدرجة الأولى.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة–

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة من قبل القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة لتقديم قرض استغلال

أ– **تقديم المؤسسة:** تتمثل في مؤسسة (X) مقره الرئيسي بولاية ميلة متخصصة في تصنيع وتوزيع المواد الصيدلانية .

تقدم مسير هذه المؤسسة إلى القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة 333 طالب لقرض استغلال سحب على المكشوف ليتمكن من تسديد مختلف الفواتير إضافة إلى رواتب العمال.

قامت المكلفة بالدراسات على مستوى الوكالة بتقديم ملف القرض للزبون والمتمثل في:

- طلب قرض محدد مبلغه، مبرر، مؤرخ وموقع من طرف الشخص المتوصل مع تحديد القروض الملتمسة والمبالغ والضمانات المقترحة التي تغطي الفرض محل الطلب.
- الميزانيات وجداول حساب النتائج لآخر ثلاث سنوات مالية.
- ميزانية الاستغلال التقديرية ومخطط الخزينة للسنة المالية
- شهادة الانتساب لصناديق الضمان الاجتماعي
- نسخة من رقم التعريف الجبائي ورقم التعريف الإحصائي
- نسخة مصادق عليها من سندات ملكية المؤسسة وعقد الإيجار
- القانون الأساسي للمؤسسة
- السجل التجاري ساري المفعول
- ترخيص بمعاينة مركزية المخاطر.
- خبرة على الأملاك المقترحة للضمان

ب – معالجة الملف:

تقوم المكلفة بالدراسات على مستوى الوكالة من ضمان مطابقة الوثائق المقدمة وشرعيتها .

إرسال ومعاينة ترخيص مركزية المخاطر الممضى من طرق الزبون لضمان عدم وجود أي قروض أخرى خاصة وإن كان هذا الأخير متعثرا في تسديدها .

تكون مدة معالجة الملف من طرف الوكالة 5 أيام أو 10 كحد أقصى بداية من تاريخ إيداع مجموع الوثائق المطلوبة.

بعد معالجة الملف يتم تقديمه أمام لجنة العرض الأخذ قرار التمويل الذي يكون سلبا أو إيجابا .

ج- قرار التمويل:

- في حالة كان القرار سلبيا تنتهي العملية ويعلم الزبون بهذا القرار.
- في حالة كان القرار إيجابيا ، تقوم بإعلام الزبون وتنتقل إلى المرحلة الموالية.

د- ترخيص:

بعد الإقرار بالايجابي حول القرض المطلوب من طرف المؤسسة (X) تقوم المكلفة بالدراسات على مستوى الوكالة بعمل ترخيص القرض الذي يحتوي على جميع المعلومات والشروط والضمانات الخاصة بهذا التمويل

هـ- اتفاقية التمويل (اتفاقية قرض الاستغلال)

بعد تحرير ترخيص التمويل تقوم المكلفة بالدراسات بعمل اتفاقية قرض استغلال تحتوي على جميع الشروط العامة والخاصة بالعرض والتي يتم تسجيلها على مستوى مصلحة الضرائب

و- الضمانات :

بعد تسجيل الاتفاقية يكون الزبون مطالب بتقديم الضمانات الخاصة بالقرض والمقترحة من طرف لجنة العرض والمتمثلة في

- رهن حيازي على محل تجاري.
- تفويض تأمين متعدد الأخطار المهنية

بعد تقديم الضمانات و تقوم المكلفة بإرسال الملف إلى المديرية الجهوية بقسنطينة وذلك لتثبيت الضمانات إضافة إلى تثبيت ترخيص القرض

بعد تثبيت كل من الضمانات وترخيص القرض يصبح الزبون قادرا على استعمال القرض الذي تكون مدته 12 شهرا قابلة للتجديد.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة

أولا: عرض الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019-2020-2021

الجدول رقم (07): تطور جانب الأصول خلال الفترة 2019-2021

الأصول / السنوات	2019	2020	2021
أصول ثابتة			
أراضي	820711	820711	820711
أصول ثابتة ملموسة أخرى	14805822	38837425	32296467
أصول مالية أخرى	45074246	33971575	40339449
مجموع الأصول الثابتة	**60700779**	**73629711**	**73456627**
أصول متداولة			
الأسهم	224699254	229492074	225324136
العملاء	30278350	66137532	47998853
حسابات أخرى مستحقة	2224873	4632989	2758882
مستحقات أخرى واستخدامات مماثلة			299553
الخزينة	33599662	3213329	1928662
مجموع الأصول المتداولة	**290802139**	**303775486**	**278831086**
مجموع الأصول	**351502918**	**377405197**	**351766713**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (08): تطور جانب الخصوم خلال الفترة 2019-2021

الخصوم / السنوات	2019	2020	2021
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال	60000000	60000000	60000000
احتياطات	13475321	13495321	13495321
ارباح صافية	1774391	3581151	2941382
حقوق مساهمين اخرى	30886783	32634174	36215325
مجموع الاموال الخاصة	**106129494**	**109710646**	**112652028**
خصوم غير متداولة			
قروض وديون مالية	30000000	25300000	17800000
مجموع خ غ متداولة	**30000000**	**25300000**	**17800000**
خصوم متداولة			
موردون	133302350	126522651	119088962
ضرائب	6628287	8943990	10681284
ديون أخرى	75442787	106927909	87673766
خزينة			3870674
مجموع الخصوم المتداولة	**215373424**	**242394550**	**221314686**
مجموع الخصوم	**351502918**	**377405196**	**351766714**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

ثانيا : عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019-2020-2021

الجدول رقم (09) : الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2019 - 2020 -2021

الأصول /السنوات	2019	2020	2021
أصول غير جارية			
تثبيثات عينية	15626533	33971575	33117178
تثبيثات مالية	45074246	33971575	40339449
مج أصول غير جارية	**60700779**	**73629711**	**73456627**
أصول جارية			
المخزونات	224699254	229492074	225324136
العملاء	30278350	66137532	47998853
حسابات أخرى مستحقة	2224873	4632989	2758882
مستحقات واستخدامات مماثلة	_		299553
قيم جاهزة			
الخزينة	33599662	3213329	1928662
مج أصول جارية	**290802139**	**303775485**	**278831086**
المجموع	**351502918**	**377405196**	**351766713**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

الجدول رقم (10) : الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة 2019 - 2020 -2021

الخصوم / السنوات	2019	2020	2021
الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة			
رأس المال	60000000	60000000	60000000
إحتياطات	13475321	13495321	13495321
حقوق مساهمين أخرى	30886783	32634174	36215325
ارباح صافية	1774391	3581151	2941382

مج الأموال الخاصة	**106129494**	**109710646**	**112652028**
خصوم غير جارية			
قروض وديون مالية	30000000	25300000	17800000
خصوم جارية			
موردون	133302350	126522651	119088962
ضرائب	6628287	8943990	10681284
ديون أخرى	75442787	106927909	87673766
خزينة الخصوم	_	_	1928662
مج خصوم جارية	**245373426**	**267694550**	**237172674**
المجموع	**351502918**	**377405196**	**351766713**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

ثالثا : مؤشرات التوازن المالي

1-أنواع رأس المال العامل :

الجدول رقم (11) : أنواع رأس المال العامل لسنة 2019-2020-2021

البيان / السنوات	**2019**	**2020**	**2021**
الأموال الدائمة	136129494	135010646	130452028
الأصول الثابتة	60700779	73629711	73456627
رأس المال العامل الدائم	**75428715**	**61380935**	**56995401**
الأموال الخاصة	112652028	109710646	112652028
أصول ثابتة	60700779	73629711	73456627
رأس المال العامل الخاص	**51951249**	**36080935**	**39195401**
الأصول المتداولة	63878012	99736861	49927515

رأس المال العامل الإجمالي	**63878012**	**99736861**	**49927515**
ديون طويلة الأجل	30000000	25300000	17800000
ديون قصيرة الأجل	215373424	242394550	217444012
رأس المال العامل الأجنبي	**245373424**	**267694550**	**235244012**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

❖ **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:**

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال فترة الدراسة ، بالرغم من انخفاضه مع مرور السنوات لكن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، و هو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة وقدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع أجال استحقاق الديون القصيرة الأجل .

❖ **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:**

نلاحظ قيمة رأس العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية و هو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

❖ **رأس المال العامل الإجمالي:**

إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

❖ **رأس المال العامل الأجنبي:**

إن قيمة رأس المال العامل الأجنبي مرتفعة يعني أن المؤسسة ليست مستقلة مما يعني تدخل الأطراف الخارجية في سياستها.

رابعا : حساب احتياج رأس المال العامل:

احتياج رأس المال العامل= استخدامات خارج الاستغلال – موارد الاستغلال

الجدول رقم (12): حساب احتياج رأس المال العامل

الخصوم /السنوات	2019	2020	2021
استخدامات خارج الاستغلال	0	0	0
موارد الاستغلال	215373424	242394550	217444012
إ ر م ع	**-215373424**	**-242394550**	**-217444012**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

من خلال حساب احتياجات رأس المال العامل وجدناه سالبًا في الثلاث سنوات 2019 – 2020 – 2021 وبالتالي فإن احتياجات الدورة مغطاة بأكملها عن طريق موارد الدورة و المؤسسة لا تحتاج إلى موارد لتغطية احتياجاتها و هذا الارتفاع يترجم بالزيادة في الديون القصيرة الأجل.

خامسا: الخزينة

الجدول رقم (13) : حساب الخزينة

البيان / السنوات	2019	2020	2021
FR	75428715	61380935	56995401
BFR	-215373424	-242394550	-217444012
الخزينة	**290802139**	**303775485**	**274439413**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة خلال كل سنوات الدراسة موجبة وهي وضعية جيّدة للمؤسسة، بحيث نلاحظ زيادة قيمة الخزينة في سنة 2020 إذ تصل إلى 303775485 دج، وذلك راجع إلى الزيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية مالية جيّدة تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال والفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة النسب

أولا: نسب الهيكل المالي

الجدول رقم (14) : نسب الهيكل المالي للمؤسسة

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	2.24	1.83	1.77
نسبة التمويل الذاتي	أموال خاصة /أصول ثابتة	1.74	1.49	1.53
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة /مجموع الديون	0.43	0.40	0.47

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

❖ **نسبة التمويل الدائم:**

نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب وعلى أن المؤسسة أن تحقق توازن بين التمويل والاستثمار، أما إذا كان أقل من الواحد فهي نسبة غير ملائمة لأن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق توازن هيكلي، وقد عرفت هذه النسبة انخفاضًا حيث كانت في سنة 2019 بنسبة 2.24 ثم انخفضت في سنة 2020 إلى 1.83 ثم انخفضت إلى 1.77 في سنة 2021.

❖ **نسبة التمويل الذاتي:**

نلاحظ أن تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة تجاوزت 100 % خلال سنوات الدراسة وبالتالي فإن الأموال الخاصة غطت مجموع الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:**

نلاحظ أن المؤسسة قد سجلت نسبة استقلالية مالية أقل من النسبة المرجعية والمقدرة ب0.5 حيث سجلت على التوالي 0.43 ، 0.40 ، 0.47 وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليًا إلا ان استقلاليتها متوسطة .

❖ **نسبة قابلية السداد:**

جدول رقم (15) : نسبة قابلية التسديد

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة القابلة للسداد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.69	0.71	0.67

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

تبين هذه النسبة إمكانية السداد المتوفرة لدى المؤسسة و لدى ثقة الدائنين اتجاهها و يستحسن أن لا يزيد عن 0.5 وبالنظر إلى النسب المتحصل عليها نلاحظ ما يلي:

في سنة 2019 كانت النسبة مساوية لـ 0.69% وارتفعت في سنة 2020 إلى 0.71% ثم انخفضت في سنة 2021 لتصل إلى 0.67% إذن فقدرة المؤسسة على سداد ديونها في نوعد استحقاقها ضعيفة قليلا .

❖ **نسبة السيولة العامة:**

جدول رقم (16) : نسبة السيولة العامة

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	أصول متداولة /ديون قصيرة الأجل	1.95	1.25	1.25

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

توضح لنا هذه النسبة إمكانية الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على الأصول المتداولة ومن خلال الجدول نستنتج أن النسبة في سنة 2019-2020-2021 كانت أكبر من الواحد وبالتالي فبإمكانها مواجهة ديونها القصيرة الأجل حيث تغطى بواسطة أصولها المتداولة.

❖ **نسبة السيولة السريعة**

جدول رقم (17) : نسبة السيولة السريعة

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية – المخزونات /الخصوم الجارية	1.35	1.25	1.25

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية كلما زادت هذه النسبة عن الواحد كلما دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل كما يدل على أن رأس المال العامل موجب ومن خلال الجدول نلاحظ أن الأصول الجارية المؤسسة قادرة على تغطية خصومها الجارية خلال سنة 2019 – 2020 – 2021.

❖ **نسبة السيولة الآجلة:**

جدول رقم (18) : نسبة السيولة الآجلة

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة السيولة الآجلة	قيم جاهزة + قيم محققة /ديون قصيرة الأجل	0.15	0.013	0.004

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

❖ **الخزينة الفورية:**

جدول رقم (19) : الخزينة الفورية

النسبة	العلاقة	2019	2020	2021
الخزينة الفورية	قيم جاهزة /ديون قصيرة الأجل	0.15	0.013	0.004

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

تبين هذه النسب مدى تغطية القيم الجاهزة للديون قصيرة الأجل وهي نسب دقيقة ومن خلال الجدول نلاحظ النسب 0.15% ، 0.013% ، 0.004% و يمكن القول أنها انخفضت في سنتي 2020 /2021 عن سنة الأساس حيث كانت هذه الأخيرة مقبولة للمؤسسة أما السنتين الأخيرتين فكانت ضعيفة وهو ما يبين أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة متطلبات دائنيها .

ثانيا: حساب نسب النشاط للمؤسسة:

الجدول رقم (20): حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	0.17	0.16	0.17
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/ الأصول الثابتة	0.98	0.81	0.81

معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/ الأصول المتداولة	0.2	0.19	0.21
متوسط فترة التحصيل	360/ معدل دوران الحسابات المدينة	182	400	288
متوسط فترة الدفع	360/معدل دوران الحسابات الدائنة	800	766	720
معدل دوران المخزونات	تكلفة المبيعات/متوسط المخزون	41	26	30

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البيانات المالية.

❖ **معدل دوران اجمالي الاصول**

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول ب 0.17 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2019 يولد 1 دينار وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية ، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة رأس مالها أما بالنسبة لسنة 2020 فيقدر المعدل ب 0.16، وفي سنة 2021 يقدر ب 0.17 وهذا يدل على ثبات أداء المؤسسة خلال سنوات الدراسة.

❖ **تحليل معدل دوران الأصول الثابتة :**

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات ، فبالنسبة لسنة 2019 يقدر هذا المعدل بـ 0.98 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.98 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما انخفضت هذه الكفاءة خلال سنة 2020 و سنة 2021 انخفضت بـ 0.17.

❖ **تحليل معدل دوران الأصول المتداولة**

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.19 و 0.21 خلال سنوات الدراسة وهو معدل منخفض وقد يكون راجع إلى سوء تسيير المخزون

❖ **تحليل فترة التحصيل والسداد**

نلاحظ أن فترة التحصيل منخفضة عن فترة الدفع وهذا يعبر عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل.

ثالثا: حساب المردودية المالية للمؤسسة

جدول رقم (21): حساب المردودية المالية للمؤسسة

البيان / السنوات	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	1747391	3581151	2941382
الأموال الخاصة	106129494	109652028	112652028
المردودية المالية	1.64	3.26	2.61

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: نلاحظ أن المردودية المالية ارتفعت خلال سنة 2020 بنسبة 3.26% مقارنة بسنة 2019 بنسبة 1.64% وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح لنا إرتفاع في كل من الأموال الخاصة والنتجة الصافية للمؤسسة وهذا ما يدل على أنها في مسار جيد ، ثم انخفضت في سنة 2021 حيث وصلت إلى 2.61 % وذالك نتيجة لإرتفاع الأموال الخاصة بشكل كبير.

رابعا: حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة

الجدول رقم (22): حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة

البيان / السنوات	2019	2020	2021
نتيجة الاستغلال بعد الضرائب	1747391	3581151	2941382
الأصول الاقتصادية	351502918	377405196	351766713
المردودية الاقتصادية	0.49	0.94	0.83

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: نلاحظ أن معدل المردودية الاقتصادية ارتفع سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث ارتفع من 0.49 إلى 0.94 وهذا نتيجة لارتفاع نتيجة الاستغلال، بينما انخفضت سنة 2021 إلى نسبة 0.83 تزامنا مع انخفاض نتيجة الاستغلال و الأصول الاقتصادية.

خامسا: حساب الرافعة المالية للمؤسسة:

الجدول رقم (23): حساب الرافعة المالية للمؤسسة

البيان / السنوات	2019	2020	2021
المردودية المالية	1.64	3.26	2.61
المردودية الاقتصادية	0.49	0.94	0.83
الرافعة المالية	1.11	0.32	1.78

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: نلاحظ أن أثر الرافعة المالية موجب خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لكون نسبة المردودية الاقتصادية تقل عن نسبة المردودية المالية، وفي سنة 2021 بلغت أعلى نسبة مسجلة خلال سنوات الدراسة قدرت بـ 1.78 ، فسلوكها يتبع سلوك المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

سادسا: تحليل جدول حسابات النتائج

1. تغير القيمة المضافة:

الجدول رقم (24): تغير القيمة المضافة

البيان /السنوات	2019	2020	2021
القيمة المضافة	23100746	25100006	28576988
قيمة التغير	-	1999260	3476982

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة ارتفعت خلال سنة 2020 بقيمة 25100006 حيث كانت تقدر قيمتها سنة 2019 ب 23100746 ثم ارتفعت بقيمة 28576988 أيضا سنة 2021 هذا راجع إلى انخفاض الإنتاج المباع والإنتاج المخزن.

2. نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال:

الجدول رقم (25): نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال

البيان /السنوات	2019	2020	2021
القيمة المضافة	23100746	25100006	28576988
رقم الأعمال	60000000	60000000	60000000
النسبة	0.38	0.41	0.47

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال متزايدة خلال سنوات الدراسة فقد بلغت 0.38، 0.0.41 ،0.47 على التوالي وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في القيمة المضافة ورقم الأعمال خلال فترة الدراسة.

3. نسبة مساهمة المستخدمين إلى القيمة المضافة

الجدول رقم (26): نسبة مساهمة المستخدمين إلى القيمة المضافة

البيان /السنوات	2019	2020	2021
مصاريف المستخدمين	15241800	14954002	18192162
القيمة المضافة	23100746	25100006	28576988
النسبة	0.65	0.59	0.63

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: نلاحظ أن نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة انخفضت سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ثم ارتفعت سنة 2021 وهذا راجع إلى الزيادة في القيمة المضافة.

4. نسبة الاهتلاكات إلى القيمة المضافة:

الجدول رقم (27): نسبة الاهتلاكات إلى القيمة المضافة

البيان /السنوات	2019	2020	2021
مج اهتلاكات والمؤونات	2556679	1698396	6540958
القيمة المضافة	23100746	25100006	28576988
النسبة	0.11	0.06	0.22

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: نلاحظ أن نسبة الإهتلاكات والمؤونات في القيمة المضافة تنخفض من 0,06 سنة 2020 بعدما كانت في سنة 2019 ب 0.11 ثم ارتفعت إلى 0.22 سنة 2021 وهذا نتيجة الانخفاض في الإهتلاكات والمؤونات الناتج عن الانخفاض في حجم الاستثمارات.

5. تغير الفائض الإجمالي للاستغلال:

الجدول رقم (28): تغير الفائض الاجمالي للاستغلال

البيان /السنوات	2019	2020	2021
فائض إجمالي الاستغلال	5719245	8858565	8963271
تغير فائض إجمالي الاستغلال	-	3139320	104706

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة فائض اجمالي الاستغلال كانت مرتفعة خلال سنة 2020 بقيمة 3139320 ثم في سنة 2021 بقيمة 3244026 و هذا نتيجة لارتفاع نفقات المستخدمين وارتفاع في القيمة المضافة .

6. نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال:

الجدول رقم (29): نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال

البيان /السنوات	2019	2020	2021
إجمالي فائض الاستغلال	5719245	8858565	8963271
رقم الأعمال	60000000	60000000	60000000
النمسبة	0.09	0.14	0.14

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النسبة موجبة وهذا يعني أن نسبة مساهمة إجمالي فائض الاستغلال في رقم الأعمال جيدة حيث نلاحظ أنها ارتفعت سنة 2020 بنسبة 0.14 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 0.9 وهذا راجع إلى الزيادة في إجمالي فائض الاستغلال .

7. تطور رصيد الخزينة المتاح للسنوات (2019-2021)

جدول (30): تطور رصيد الخزينة المتاح للسنوات (2019-2021)

البيان /السنوات	2019	2020	2021
تدفق خزينة المتاح	33599662	3213329	1928662

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق: يعد رصيد تدفق خزينة الاستغلال مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من نشاطها الأساسي، ومن الملاحظ من الجدول أن المؤسسة حققت فائض على مستوى خزينة الاستغلال، ذ سجل رصيد تدفق خزينة الاستغلال رصيدا موجبا من سنة 2019 إلى سنة 2021 وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجات دورة الاستغلال اعتمادا على مواردها الذاتية المتمثلة في الفوائض المالية المحققة خلال هذه الدورة ، إلا انه في سنة 2020 لاحظنا أن رصيد تدفق الخزينة للاستغلال انخفض من 33599662 سنة 2019 إلى3213329 في سنة 2020 بسبب انخفاض النتيجة الصافية ثم انخفض مجددا مع انخفاض النتيجة الصافية سنة 2021.

❖ دراسة النتائج:

بعد الدراسة التقنية والاقتصادية وكذا تحليل المعلومات المحاسبية للميزانيات التقديرية التي أجريت على ملف القرض المقدم من قبل صاحب المشروع للبنك، والتي تم إعادة ترتيبها من أجل تسهيل العملية الحسابية وقراءة التحليلية المستخلصة من دراسة مؤشرات التوازن المالي التي حققت توازن مالي للمشروع نظرا لتساوي رأس مال العامل مع احتياجات رأس مال العامل، ما جعل الخزينة صفرية وهي الوضعية المثلى، بالإضافة إلى النسب المالية التي أعطت نتائج مقبولة واستقلالية المالية للمشروع. ب

ناء على نتائج الدراسة التحليلية للوضعية المالية للمشروع لا يوجد مانع أو عائق من منح القرض، وبالتالي قرر بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة– قبول ملف طلب القرض وإعطاء المشروع قرض استغلال.

بعد قرار منح القرض من قبل البنك للمشروع يقوم البنك بمتابعة تسديد القرض من أجل عدم الوقوع في خطر عدم التسديد.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة، تبين لنا أن التحليل المالي يعد أداة هامة لأي مؤسسة لتقييم مدى نجاح أو فشل السياسات المعتمدة. كما أن نتائج التحليل المالي تهم قطاعات وفئات متعددة، إذ يساعد في تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط التي تستدعي الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة.

حظيت الدراسة بتركيز على الأبعاد المالية والمحاسبية، مع التأكيد على أهمية التحليل المالي ووظيفته في إدارة القروض بالمصارف التجارية. وتم اختيار هذا المجال لأنه يوفر بيانات محاسبية حيوية لأي شركة، دون النظر إلى نوعها القانوني أو القطاع الذي تعمل ضمنه. التحليل المالي يعمل كمرآة تظهر الحالة المالية للشركة لكل الأطراف المعنية.

استناداً إلى الوثائق المقدمة من طرف البنك، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي كالتالي:

نتائج الدراسة:

قامت هذه الدراسة على شقين: دراسة نظرية ودراسة تطبيقية، وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- البنوك التجارية تعمل كوسيط ينقل الأموال من أصحاب الفوائض المالية إلى أصحاب العجز المالي، مما يجعلها الشريان الرئيسي للاقتصاد.
- يعد التحليل المالي بمثابة المرآة التي تعكس الحالة الحقيقية لطالب القرض، حيث يمكن من خلاله اكتشاف نقاط القوة والضعف.
- يشير التوازن المالي للمؤسسة إلى درجة استقرارها المالي، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة مهمة تستخدمها المؤسسات بشكل عام والبنوك بشكل خاص في اتخاذ القرارات.
- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري في قرار منح القروض على دراسة ملف القرض من الناحية التقنية الاقتصادية ومن الناحية المالية.
- يتخذ بنك القرض الشعبي الجزائري قراره بشأن منح القرض بناءً على تطبيق إجراءات التحليل المالي على القوائم المالية لطالب القرض لتقييم حالته المالية، إضافة إلى تقييم الضمانات المقدمة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرار منح القرض سواء بالقبول أو الرفض.

اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا النظرية والميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري توصلنا إلى نتائج تُمكِّننا من اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة:

1. قرض الاستغلال هو قرض قصير الأجل يُمنح لتمويل رأس المال العامل، الذي يغطي الاحتياجات اليومية للمؤسسات مثل الرواتب وشراء المخزون. مقارنة بالقروض الأخرى، لا تتطلب قروض الاستغلال

معايير صارمة لمنحها، حيث تعتمد البنوك في تقييمها على التدفقات النقدية قصيرة الأجل والسمعة المالية للشركة، مما يجعلها أسهل وأسرع في الحصول عليها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المتاحة للحصول على معلومات تُستخدم لاتخاذ قرارات مالية صائبة، خاصة أثناء عمليات الإقراض. هذه النتائج تدعم صحة الفرضية الثانية.

3. المؤشرات التي يعتمدها بنك القرض الشعبي الجزائري هي مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة والنسب المالية، من خلال التحليل المالي للقوائم المالية التي تساعد البنك على معرفة الحالة المالية الحقيقية لطالب القرض. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تحفيز موظفي البنوك ورفع كفاءتهم المهنية من خلال التكوينات واكتساب الخبرات.
- توسيع نطاق التحليل المالي المتبع من قبل البنوك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسات بدقة وبصفة مستمرة، مما يساعد في اتخاذ القرار السليم.
- تطوير أساليب البنوك لتواكب التطورات التكنولوجية.

آفاق الدراسة

يبقى المجال مفتوحًا للباحثين لإجراء دراسات جديدة حول دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات منح قروض الاستغلال لدى البنوك التجارية. لا تزال هناك العديد من النقاط التي تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق، مثل مدى اعتماد البنوك التجارية على نماذج إحصائية وبرامج حديثة لإجراء تحليل دقيق للمؤسسات طالبة القرض، لتفادي خطر عدم السداد.

نقترح دراسة العناوين التالية:

- فعالية استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض البنكية.
- دور التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة.
- استخدام الأساليب الإحصائية في اتخاذ قرار منح الائتمان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، جامعة مؤته، الأردن، 2012.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي gestion financiére، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

4. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.
5. حسين حميد العبيدي، نور عبد الرازق، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، قسم المحاسبة، العدد 19، 2015.
6. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

7. سعيدة بورديمة، "التسيير المالي" مطبوعة دروس في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة 08 ماي1945، 2015.
8. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

9. شحاته السيد شحاته، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.

10. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، 2012.
11. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

12. عبد الحليم كراجه، علي ربابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

13. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

14. عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، "مبادئ الإدارة المالية fondamental of Financial management"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

15. غرام الطلب، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2015.

16. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2009.

17. كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

18. محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

19. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

20. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.

21. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل والأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، 2008.

22. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، 1995.

23. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

24. مصطفى رشدي شيحا، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.

25. منير إبراهيم الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرار، مركز دلتا للطباعة، طنطا، مصر، طبعة 2009.

26. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، طبعة ثانية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

27. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير–التحليل المالي، الجزء10، دار المحمدية، الجزائر، 1999.

28. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

المذكرات:

29. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، عمان، 2013.

30. بلعور سليمان، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

31. حمدي عبد الرزاق، جودة الخدمات البنكية كمدخل لرضا العملاء، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007.

32. ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة تخرج شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، بخميس مليانة، الجزائر، 2017.

33. صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013.

34. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

35. عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

36. عبد الحميد عبد المطلب، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2006.

37. علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2011-2012.

38. فاطمة الزهراء لعبادي، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية، 2004، الجزائر.

39. مبارك لسلوس، التسيير المالي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

40. محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة ،2005.

41. محمد الصرفي، التحليل المالي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

42. معوج بلال، "دور التحليل بالمؤش ارت المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016.

43. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، طبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006.

44. نوبلي نجلاء، استخدام المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

المراسيم التنفيذية والقوانين:

45. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009.

المراجع بالفرنسية:

46. Pierre Conso, gestion financiere de l'entreprise'', 10e édition, pund, paris, 2002.

47. Luc Bernet-Rollande, principes des techniquesbancaires, dolez, paris,2001.

48. Eric Rumalane de "comptabilité générale", Berti education Alger, 2009.

المواقع الالكترونية:

49. القرض الشعبي الجزائري، القرض الاستهلاكي: https://www.cpa-bank.dz /.

الملاحق

الملحق رقم (01): القوائم المالية المقدمة من بنك القرض الشعبي الوطني –وكالة ميلة– لسنة 2019–2020

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise :
Activité
Adresse

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (201

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	820 711		820 711	820 71
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	143 238 051	104 400 627	38 837 425	14 805 82
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 971 575		33 971 575	45 074 24
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	178 030 337	104 400 627	73 629 710	60 700 77
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	229 492 074		229 492 074	224 699 25
Créances et emplois assimilés				
Clients	66 137 532		66 137 532	30 278 35
Autres débiteurs	4 632 998		4 632 998	2 224 87
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés	299 553		299 553	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 213 329		3 213 329	33 599 66
TOTAL ACTIF COURANT	303 775 486	0	303 775 486	290 802 13
TOTAL GENERAL ACTIF	481 805 823	104 400 627	377 405 196	351 502 91

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise
Activité
Adresse

Exercice clos le *31/12/2020*

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	60 000 000	60 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	13 495 321	13 495 321
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 581 151	1 747 391
Autres capitaux propres ! Report à nouveau	32 634 174	30 886 783
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**109 710 646**	**106 129 494**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	25 300 000	30 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**25 300 000**	**30 000 000**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	126 522 651	133 302 350
Impôts	8 943 990	6 628 282
Autres dettes	106 927 909	75 442 787
Trésorerie Passif		
TOTAL III	**242 394 550**	**215 373 418**
TOTAL PASSIF (I+II+III)	**377 405 196**	**351 502 913**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise :

Activité

Adresse

Exercice du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		77 514 071		120 473 244
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					107
Chiffre d'affaires net des Rabais remises ristournes			77 514 071		120 473 244
Production stockée ou déstockée			458 108		7 682 542
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			77 972 179		128 155 786
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		51 024 438		100 871 296	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais remises ristournes obtenus sur achats				6	
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	812 871		847 267	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	289 800		2 514 930	
	Publicité	30 110			
	Déplacements, missions et réceptions	85 600		221 600	
Autres services		629 354		599 941	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				0	
II-Consommations de l'exercice		52 872 174		105 055 040	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			25 100 006	0	23 100 746
Charges de personnel		14 954 002		15 241 800	
Impôts et taxes et versements assimilés		1 287 439		2 139 702	
IV-Excédent brut d'exploitation		0	8 858 565	0	5 719 245

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise :
Activité
Adresse

Rubriques	2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				477 5
Autres charges opérationnelles	1 218 862		49 473	
Dotations aux amortissements	1 698 396		2 556 679	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	**0**	**5 941 307**	**0**	**3 590 6**
Produits financiers				
Charges financières	1 292 691		637 750	
VI-Résultat financier	**1 292 691**	**0**	**637 750**	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	**0**	**4 648 617**	**0**	**2 952 8**
Elements extraordinaires (produits) (*)		2 229		
Elements extraordinaires (Charges) (*)			298	
VIII-Résultat extraordinaire	**0**	**2 229**	**298**	
Impôts exigibles sur résultats	1 069 694		1 205 315	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**581 151**	**0**	**1 747 2**

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم (01): القوائم المالية المقدمة من بنك القرض الشعبي الوطني –وكالة ميلة– لسنة 2020–2021

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise :

Activité

Adresse

Exercice clos le ***31/12/2021***

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	820 711		820 711	820 711
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	143 238 051	110 941 584	32 296 467	38 937 425
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	40 339 449		40 339 449	33 971 575
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	184 398 211	110 941 584	73 456 627	73 629 710
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	225 324 136		225 324 136	229 492 074
Créances et emplois assimilés				
Clients	47 998 853		47 998 853	86 137 532
Autres débiteurs	2 758 882		2 758 882	4 632 998
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés	299 553		299 553	299 553
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 928 662		1 928 662	3 213 329
TOTAL ACTIF COURANT	278 310 087		278 310 087	303 775 486
TOTAL GENERAL ACTIF	1 462 708 298	110 941 584	351 766 714	1 377 405 196

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise	
Activité	
Adresse	

Exercice clos le *31/12/2021*

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2021	2020
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	60 000 000	60 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	13 495 321	13 495 321
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 941 382	3 581 151
Autres capitaux propres I Report à nouveau	36 215 325	32 634 174
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	112 652 028	109 710 646
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	17 800 000	25 300 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	17 800 000	25 300 000
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	119 088 962	126 522 651
Impôts	10 681 284	8 943 990
Autres dettes	87 673 766	106 927 909
Trésorerie Passif	3 870 674	
TOTAL III	221 314 686	242 394 550
TOTAL PASSIF (I+II+III)	351 766 714	377 405 196

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité

Adresse [redacted]

مديرية الضرائب لولاية ميلة
مفتشية الضرائب الدي النجاء
4316 فرنسيس

30 جوان 2022

Exercice du : 01/01/2021 Au : 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		2021 DEBIT (en Dinars)	2021 CREDIT (en Dinars)	2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		89 280 376		77 514 071
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais remises ristournes			89 280 376		77 514 071
Production stockée ou déstockée			2 807 368		458 108
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			92 087 744		77 972 179
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		56 490 236		51 024 438	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	3 195 035			
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	1 120 780		812 671	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	2 185 566		289 800	
	Publicité	30 110		30 110	
	Déplacements, missions et réceptions			85 600	
Autres services		486 030		629 354	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommation de l'exercice		63 510 756		52 872 174	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		0	28 576 988	0	25 100 006
Charges de personnel		18 192 162		14 954 002	
Impôts et taxes et versements assimilés		1 421 555		1 287 439	
IV-Excédent brut d'exploitation		0	8 963 271	0	8 858 565

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|4|3|1|0|9|0|7|7|0|1|1|

Désignation de l'entreprise :	
Activité	
Adresse	

Rubriques	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	52 272		1 218 862	
Dotations aux amortissements	6 540 958		1 698 396	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	0	2 370 041	0	5 941 307
Produits financiers				
Charges financières	986 289		1 292 691	
VI-Résultat financier	986 289	0	1 292 691	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	1 383 751	0	4 648 617
Eléments extraordinaires (produits) (*)		1 557 631		2 229
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire	0	1 557 631	0	2 229
Impôts exigibles sur résultats			1 069 694	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	2 941 382	0	3 581 151

(*) À détailler sur état annexe à joindre.